

محمد الجوادي

السياسة الغائبة في ثورة حاضرة

متى تكتمل ثورة يناير







هذا الكتاب

نستعرض فى هذا الكتاب أربعين فصلا أو مقالا ومجموعة كبيرة من الافكار غير التقليدية (أو بالتعبير الجديد: خارج الصندوقية) التى نشأت عن تأمل المآزق المتعددة التى واجهتها مسيرة ثورة الشعب المصرى فى 25 يناير 2011، وبالطبع فإن التأمل يقتضى التفكير فى البدائل كما انه يبتغى التفكير فى الحلول، وربما أن أهم ثلاثة أسئلة تفرض نفسها فى معمعات المشكلات السياسية تبدأ بثلاث جمل أو عبارات تمثل علامات استفهام:

الأولى: ماذا لو كنا قد فعلنا (مالم نفعل، وبتنا نعتقد أن إهمالنا لفعله كان السبب فى حدوث المشكلة)

الثانية: ماذا لو أننا لم نفعل (ما فعلناه، وبتنا ننظر اليه كسبب لما حدث)

الثالثة: أليس هناك طريق اكثر صوابا لم نجربه أو لم نعرفه من الأساس؟

ومع أن هذه المقالات كانت فى الأغلب تنتصر للسؤال الثالث فانها لم تكن تبدأ من الصفر وانما كانت تعود دوما الى الخبرات التاريخية كيما تستلهمها كما كانت تعود الى التجارب العالمية كيما تستهديها.

وتتنوع الزوايا التى تحكم أفكار هذا الكتاب مابين حديث عن المعنى الغائب الى حوار مع الفرض الضاغط الى نقد للمعتقد السائد لكنها تجتمع فى استشرافها لصواب ممكن ورقى مستحق..


6 223002 002955

السياسة الغائبة والثورة الحائرة

متى تكتمل ثورة يناير؟

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م



٩٧ شارع المنتزه ـ ميدان ألف مسكن ـ مصر الجديدة

تليفون وفاكس : ٢٦٣٧٣٢٧٢ ـ ٠١٠٠١٦٣٣٧١٨ ـ ٢٦٣٧٤٢٧٣

Email: <shoroukintl@hotmail.com>

http://shoroukintl.com

د. محمد الجوادى

السياسة الغائبة والثورة الحائرة

متى تكتمل ثورة يناير؟



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

الجوادي، محمد.

السياسة الغائبة والثورة الحائرة: متى تكتمل ثورة يناير/ محمد الجوادي.

ط١. ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤م.

١٢٠ص؛ ٢٤سم.

تدمك 978-977-701-127-3

١ ـ مصر ـ الأحوال السياسية.

٢ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ الثورات

أ ـ العنوان ٣٢٠,٩٦٢

رقم الإيداع ٢٢٠٢٩/ ٢٠١٤م

الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 127 - 3

إهـــداء

إلى الصديق الكريم

الدكتور أسامة المنسى

المحتويات

الباب الرابع
ما ليس من السياسة

الباب الخامس
الخدمات العامة

الباب السادس
بواكير الثورة المضادة

الباب السابع
قضية الدعوة

الباب الثامن
قضية الإعلام

هذا الكتاب

نستعرض فى هذا الكتاب أربعين فصلا أو مقالا ومجموعة كبيرة من الأفكار غير التقليدية (أو بالتعبير الجديد: خارج الصندوقية) التى نشأت عن تأمل المآزق المتعددة التى واجهتها مسيرة ثورة الشعب المصرى فى ٢٥ يناير ٢٠١١، وبالطبع فإن التأمل يقتضى التفكير فى البدائل كما أنه يبتغى التفكير فى الحلول، وربما أن أهم ثلاثة أسئلة تفرض نفسها فى معمعات المشكلات السياسية تبدأ بثلاث جمل أو عبارات تمثل علامات استفهام:

- الأولى: ماذا لو كنا قد فعلنا (مالم نفعل، وبتنا نعتقد أن إهمالنا لفعله كان السبب فى حدوث المشكلة)؟.
- الثانية: ماذا لو أننا لم نفعل (ما فعلناه، وبتنا ننظر إليه كسبب لما حدث)؟
- الثالثة: أليس هناك طريق أكثر صوابا لم نجربه أو لم نعرفه من الأساس؟

ومع أن هذه المقالات كانت فى الأغلب تنتصر للسؤال الثالث فإنها لم تكن تبدأ من الصفر وإنما كانت تعود دوما الى الخبرات التاريخية كيما تستلهمها كما كانت تعود إلى التجارب العالمية كيما تستهديها.

وتتنوع الزوايا التى تحكم أفكار هذا الكتاب ما بين حديث عن المعنى الغائب إلى حوار مع الفرض الضاغط إلى نقد للمعتقد السائد لكنها تجتمع فى استشرافها لصواب ممكن ورقى مستحق.

وتتوالى فصول هذا الكتاب بأبوابه الثمانية (وفصوله الأربعين) متحدثة عن السؤال البرىء، والسر المعلن، وروح الثورة، وقضايا الانتماء والوعى، والسياسة، واللا سياسة وتفاضل الخدمات العامة، وبواكير الثورة المضادة، وإشكاليات قضيتى الدعوة (والمساجد) والإعلام (والتليفزيون).

مما يجدر بى أن أنبه إليه أن فصول هذا الكتاب ومقالاته كانت قد كتبت ونشرت فيما بين فبراير ٢٠١١ ونهاية عام ٢٠١٢. لكن المدهش أن بعضها يبدو كما لو أنه كتب اليوم !!

وكل ما أرجوه هو أن يخرج قارئ هذه الفصول ببعض الفائدة بعد قراءتها، وأن يستذكر منها بعض ما فيها حين يرنو عقله إلى الاستئناس ببعض ما فيها.

وإنى أدعو الله -سبحانه وتعالى- أن أكون قد أديت بهذا الذى كتبت بعض واجبى تجاه وطنى وأبناء وطنى، وأن يجد بعضهم بعض الفائدة فيها يقرأون، وأن يجد البعض الآخر بعض المتعة فيها يطالعون، وأن نعيش حتى نرى فى وطننا كثيرا مما يستحق الفخر والإعجاب والتقليد.

وكلى أمل أيضا أن يسهم هذا الكتاب أيضا فى تنمية وعينا بمشكلاتنا وحاضرنا واقتصادنا وتنميتنا وهياكلنا وعيوبنا وأخطائنا وآمالنا وأحلامنا وتطلعاتنا.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه، وإن كنت أعلم عن نفسى أنى لا أخلو من الرياء فى كل ما أفعل.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يهدينى سواء السبيل، وأن يرزقنى العفاف والغنى، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم علىّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يمتعنى بسمعى وبصرى وقوتى ما حييت، وأن يحفظ علىّ عقلى وذاكرتى، وأن يجعل كل ذلك الوارث منى.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يذهب عنى ما أشكو من ألم وتعب ووصب وقلق، وأن يهبنى الشفاء والصحة والعافية، وأن يقيلنى من مرضى، وأن يعفو عنى، وأن يغفر لى ما تقدم من ذنبى وما تأخر. وأن يحسن ختامى، وأن يجعل خير عمرى آخره، وخير عملى خواتمه، وخير أيامى يوم ألقاه.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يعيننى على نفسى، وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى، وأن يمكننى من القيام بحق شكره وحمده وعبادته فهو وحده الذى منحنى العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول وهو -جلّ جلاله- الذى هدانى، ووفقنى، وأكرمنى، ونعّمنى، وحبب فىّ خلقَه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى وهى -بالطبع وبالتأكيد- كثيرة ومتواترة ومتنامية، فله -سبحانه وتعالى- وحده الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

إبريل ٢٠١٣ | د. محمد الجوادى

الباب الأول

السؤال البرىء عن السر المعلن

الفصل الأول

قصة الطرف الثالث

(١)

استسهل كثيرون من الذين راقبوا الأحداث بعد ثورة ٢٥ يناير أن يلجؤوا إلى تعبير «الطرف الثالث» ليحلوا به أى مشكلة غير منطقية فيما يرونه من أحداث، فكيف يمكن للثورة أن تخرب مسارها بأحداث غريبة ومتناقضة مبكرة مثل أحداث البالون؟

إذًا فلابد أن هناك طرفا ثالثا.

ثم تبلورت الأمور فى اتجاهات محددة، وبصفة خاصة بعد أحداث ماسبيرو وما شابهها، حتى إن بعض الكتاب لم يفرطوا فى اتهام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأنه هو نفسه الطرف الثالث، أو بأنه الراعى السرى أو الفعلى أو الرسمى للطرف الثالث.

وقد صادف هذا المعنى هوى من قوى وطنية كثيرة، على الرغم من عدم الرغبة فى الاقتناع به، بيد أن الأمر كانت له جذور متفاوتة.

(٢)

ومن العجيب أن أذنى بحكم اللغة لا بحكم السياسة، انزعجت أيما انزعاج حينما صدر أول تصريح عن المجلس العسكرى متضمنا القول بأن المجلس يقف على أبعاد متساوية من جميع الأطراف، وبلغ بى الانزعاج يومها أن قلت على الهواء: إن الذى أشار بهذا التعبير قد خانه الصواب فى التعبير عن حقيقة الموقف الذى ينبغى أن يقفه المجلس الأعلى، أو الذى أتصور أن المجلس يحب أو يجب أن يقفه.

ولم أكن أتصور بعد هذا التنبيه القوى الذى أذعته وأشعته أن يعود المجلس إلى استخدام هذه الجملة (القاتلة) القائلة بأنه يقف على أبعاد متساوية من جميع الأطراف، وعندئذ قلت لأحد قادة المجلس العظام وجها لوجه: إن هذا التعبير خطير جدا على صورة المجلس وأدائه، ذلك أن معناه لا يقف عند حد أن المجلس يقف متوسطا بين الثورة والثورة المضادة فحسب كما تريدن أن تقولوا مستوحين صورة النزاهة والعدل والتسامى، ولكن معناه الأعمق هو أنكم تعطون شرعية للثورة المضادة التى لا تعطيها أى ثورة ناجحة أى نوع من الشرعية، ولا تكتفون بالاعتراف بها فحسب، وهو أمر لن يمكن فهمه إلا فى إطار واحد هو أنكم أميل إلى أن تكونوا ضد الثورة وضد فكرتها كما يقول البعض الآن، وأنكم أصبحتم الآن ضد ما صور من انحيازكم الواضح للشعب فى أول فبراير، وكأنكم تريدون أن تؤكدوا على الفكرة التى تقول بأنكم لم تكونوا ضد أى شىء إلا التوريث فحسب.

(٣)

صمت القائد العظيم، وبدا بوضوح وكأنه وصل إلى الاقتناع بطرحى، واستمهلنى، ثم إذا بعد أسبوع من هذا الحديث أجد أن وتيرة استخدام تعبير المسافات المتساوية بدأت تزداد، وكأنما الأمر قد تمت مناقشته وتم اتخاذ قرار فى هذا الشأن.

وهكذا انتهى الحال بثورة ٢٥ يناير قبل مضى شهور من اندلاعها إلى أن أصبحت سلطة الدولة تعترف بوجود ثلاثة أطراف:

- قوى الثورة من ناحية.
- قوى الثورة المضادة من ناحية ثانية.
- سلطة الدولة المتمثلة فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة من ناحية ثالثة.

ومن العجيب أن سلطة الدولة هذه كانت كثيرا ما تعبر عن ضيقها إذا وصفت بأنها سلطة الدولة.

(٤)

وقد قادنى هذا إلى تطوير خطابى السياسى الإعلامى فى اتجاه آخر، وهو التأكيد على

مسئولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن سلطة رئيس الدولة بكل ما يستتبعه هذا من أداء سيادى، وتنبؤ واجب بما يمكن من أثر أو تأثير للأحداث المقبلة وسياسات مواجهتها، لكنى فوجئت على الناحية الأخرى، وعلى مسمع من الجماهير المشاهدة للفضائيات بأحاديث متكررة من أعضاء المجلس تؤكد علنا على فكرة انصرافهم التام عن ممارسة سلطة الدولة تحت دعوى عدم رغبتهم وعدم رغبة القائد العام المشير طنطاوى فى الاستمرار فى السلطة، وكانت هناك دلائل كثيرة على أن المجلس الأعلى لا يريد أن يمارس هذه السلطة السيادية كما ينبغى، حتى وإن كانت هناك دلائل كثيرة على أن المجلس يريد تأجيل تسليم السلطة.

وعلى سبيل المثال فإن المجلس أجل تعيين المسئولين فى كثير من الوظائف التى يصدر قرار التعيين فيها من رئيس الدولة/ الجمهورية، وأبرزها وظيفة رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، كما آثر التجديد خارج الزمن لكثيرين فى وظائف من التى كانت تقتضى مثل هذا التعيين.

ووصل الأمر قمته عند تأجيل تعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشورى.

(٥)

وفى تلك الفترة دار حوار متصل ومتكرر بينى وبين كثيرين من مستويات مختلفة من أبناء الوطن الذين كانوا يريدون الوصول إلى حقيقة الأمر، شأنهم شأن كل إنسان باحث عن الحقيقة ومضطرب فى بحثه عنها بين ظواهر متناقضة تقول بالشىء وعكسه.

وبالطبع فقد كانت خبرات معظمنا بالتاريخ والمنطق والنفس البشرية تحكم ما نصوغ من آراء أو اعتقادات، لكننا مع كل مقومات هذا الوضوح العقلى فى أذهاننا كنا نواجه بغمام شديد فيما نراه من تصرفات وقرارات وتوجهات وتحالفات وترحيبات تجرى أمام أعيننا، وكنا نواجه أيضا بما يتسرب إلينا من إيحاءات بعض أعضاء المجلس للبعض من هذه الفئة أو تلك، وبخاصة من فئات رجال القانون والدستور والمشتغلين بعلم السياسة والإعلام، ولقاءاتهم بالبعض الآخر ودفعهم لهذا فى اتجاه ما، واستجابتهم لذلك فى اتجاه ما.

(٦)

هكذا وصلت دون ذكاء إلى القول بأن المجلس ليس رأيا واحدا، وليس قلبا واحدا، لكنه آراء وقلوب، ومع أننى كررت هذا القول فى أكثر من وسيلة إعلامية، فإن أحدا من المجلس لم يرد على، ولم ينف صحة ظنى، ولم يعن بأن يوجهنى إلى أنى أخطأت الأستنتاج.

وهكذا وجدتنى أصرح بعد فترة بأن هناك حقيقتين متلازمتين (وإن كانتا متناقضتين) لا حقيقة واحدة.

- الحقيقة الأولى هى أن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة يريد تسليم السلطة والخلاص من كرة اللهب التى ألقيت فى يديه (أو فى حجره: على حد تعبيره الذى كرره كثيرا للمقربين منه، أو الذين قابلوه من الداخل والخارج).
- الحقيقة الثانية هى أن بعض أعضاء المجلس لا يرغب فى هذا التسليم بأية صورة من الصور، وأن هذا البعض يلجأ إلى كل الأساليب التى تجعل المجلس يحتفظ بهذه السلطة ولا يسلمها لا لمدنى ولا لعسكرى، وأنه يوظف معارف وخطابات ومشاركات ومداخلات وتعقيبات وأسئلة كثيرين من المتصلين بالمجلس العسكرى لهذا الغرض توظيفا مستمرا ودائبا، بل إنه يعمد إلى الاستعانة بما يشبه شركات أو مؤسسات متخصصة فى التفكير البدائلى من أجل البحث عن السيناريوهات الكفيلة بأن تنهى الأمل فى هذا التسليم تماما.

لم أكن أبالغ فيما قلت، ولم أكن أرجم بالغيب، فقد كانت الأدلة الدامغة واضحة كل الوضوح، حتى وإن لم يكن فى وسعى التصريح بها الآن، ولا بعد الآن بقليل، وكانت تقول بهذا الذى أقول به الحالة النفسية والوجدانية التى نصادفها ونحن نرى وجوه أصحاب القرار وملامحهم على الهواء تحت الكاميرات الكاشفة والفاضحة.

(٧)

لكن هذا كله ظل وكأنه لايزال محصورا فى نطاق تشخيص من نسميهم فى الطب «الاستشاريين القدامى»، ولم يكن من الممكن لغيرهم أن يدركوه بالوضوح ذاته.

وظل الأمر كذلك حتى ظهر طرف ثالث جديد كان شبقه إلى أن يستمر المجلس العسكرى فى السلطة أكثر بكثير حتى من شبق أعضاء العسكرى الراغبين فى هذا الاستمرار، وهنا حدثت المفارقة التى وصفها القدامى بقولهم في وصف مثل هذا الطرف إنه ملكى أكثر من الملك (وعسكرى أكثر من العسكرى و.. إلخ)، فقد اندفع هذا الطرف الثالث الجديد اندفاعات متوالية من أجل إبعاد السلطة عن يد الشعب بأى ثمن.

وهكذا بدا وكأن هذا الطرف الثالث الجديد أخطر على الشعب من القنبلة الذرية، وأخطر على الثورة من القناصة.

(٨)

ومع أن هذا الطرف الثالث الجديد كان بحكم طبائع الأمور منقادا لقائد فإنه ظن أن حماسه الزائد يتيح له أن يفرض على القائد (الذى يوظفه) ما يراه، وكأنما أصبح الملكى فى مكانه أعلى من الملك!! ومن المؤسف أن أحد أعضاء المجلس العسكرى بالغ فى تقديره لصواب رأى الملكى، وبالغ للملكى فى تصوير قدرته على إقناع رئيسه بأن هذا هو الطريق الوحيد الذى أمامه.

بل إن هذا العضو وصل إلى حد الاعتقاد المشوش بأنه بمقتضى ما يكتبه مما يسميه تشريعا أو قانونا أو إعلانا (أو ما يكتب له) يملك سلطة الرب الأعلى فى هذا العالم الذى نعيشه، وفى هذا الوطن الذى ننتسب إليه، فإذا جادلته بأن أصول العلم والفن فى الدنيا كلها لا تقول بما يقول به، قال: إنه ليس مسئولاً عن الدنيا، لكنه مسئول عن أن يحكم فيما بين يديه بما يعرف هو أنه صواب، وإذا جادلته بأن رأيه يحتمل الخطأ لم يثر، وإنما أجاب فى برود بأن هذا الذى يقوله هو الذى سينفذ حتى لو كان خطأ، لأنك لا تستطيع (كما يقول) أن تغير فيما تم إقراره، وإذا قيل له إنه يقود الأمر إلى حافة خطرة قال: إنه يعرف ما يقول ويعرف أن الخطر بعيد.

(٩)

وكان الطرف الثالث الجديد الذى يمكن التعبير عنه بلفظ «الملكى» (أى الملكى الأكثر

ملكية من الملك) يرى هذا الثبات والتعنت الذى يبديه عضو المجلس العسكرى فيزداد اطمئنانا إلى أن البناء الورقى ثابت كالأهرام، وبالطبع فإن المراقبين كانوا يرون هذا فيصدقون!

وكنت فى كل مناقشاتى مع كل المتنفذين والمطلعين والمراقبين ـ ولا أقول معظمهم ـ قد فشلت تماما فى إقناعهم بأننا فى عصر مختلف !!

لكنى مع هذا وصلت إلى حالة من إشفاقهم على أننى أقف وحيدا فى صف ليس فيه أحد غيرى يؤمن بالرأى الخاطئ (حسب تشخيصهم) الذى لا يعترف بأن البناء الذى يحترمونه (أو يتصورنه حاكما) هو الأساس، وهو الحكم، وكانت قدرتى على الرجوع إلى الصواب تشفع لى عندهم، فهم يعرفون أنى سرعان ما سأعود إلى الصواب، لكننى مع هذا ظللت أستند إلى ثقتى فى نفسى وأقول لهم: إن البناء الذى بناه الطرف الثالث ليس بحاجة إلى عود كبريت لإحراقه، وإنما تكفيه نفخة واحدة فى وقت مناسب تتوانى الرياح الخفيفة (لا المعتدلة) فيها فى الاتجاه المطلوب، وعندها يصبح هباء منثورا.

ومع هذا فإنهم كانوا ـ ولا يزالون ـ يظنون بى الجنون.

■ ■ ■

الباب الثانى

روح الثورة
وإشكاليات الانتماء

الفصل الثانى

عظمة شباب الثورة

(١)

يروق لكثير من أصحاب الأقلام أن يتحدثوا عن الاختلافات الشديدة بين شباب الثورة، ومن الحق أن نقول إن هذه الاختلافات فى واقع الأمر تمثل سرًّا من أسرار نجاحهم وسرًّا من أسرار نجاح الثورة أيضا، ذلك أنها تعكس حقيقة الطيف الواسع الذى ينتمى إليه هؤلاء الشباب وأن هناك قواسم مشتركة بين أفراد هذا الطيف الواسع وأنه لولا هذه القواسم ما أمكن لهؤلاء أن يجتمعوا فى ٢٥ يناير.

يرد البعض على هذا المعنى الذى كررته فى كثير من المواقع فيقولون: إن عوامل كثيرة كان معظمها راجعًا إلى النظام السابق وعناده هى التى أدت إلى تجميع هؤلاء.

وأرد على هذا فأقول إن هذه العوامل هى التى حركت لحظة الصفر من ٦ إبريل ٢٠٠٨ حتى ٢٥ يناير ٢٠١١، ذلك أن أقطاب ٦ إبريل كانوا يريدون إصلاحًا وعلاجًا فإذا بهم يدركون حقيقة أن النظام لا يريد الإصلاح ولا العلاج وأنه يظن أن ما آل إليه هو غاية المراد.. على حين كان الذين انضموا إلى ٦ إبريل أكثر بأسا من النظام، ولهذا فإنهم صبغوا ٢٥ يناير بالصبغة التى انتهى إليها فى ١١ فبراير.

(٢)

يقولون: إن ما أعقب ١١ فبراير كان أقل بكثير مما تحقق.

وأرد على هذا فأقول: قد يكون هذا صحيحا من ناحية الإنجاز المادى لكن ما أعقب ١١

فبراير وحتى الآن صقل الثوار سياسيا، وجعلهم يعرفون أمورًا كثيرة من أمور الدولة، صحيح أنهم لايزالون مخدوعين فى بعض الشخصيات العامة، لكن الزمن كفيل بكشف الستار عن هذه الشخصيات (...) التى أجادت التزلف للثوار ونالت على أيديهم ما لم تكن تناله لا بمجهودها ولا بفساد النظام السابق.

صحيح كذلك أن شباب الثورة شغل نفسه بتخليص بعضه من الشباك التى ألقيت عليه لتضعه فى كمين الإجابة عن أسئلة سفسطائية من قبيل (الدستور أولا أم الانتخابات أولا .... إلخ) لكن طريقة تعامل السياسيين مع هذه الأسئلة كشفت لشباب الثورة كثيرًا من العبث السياسى الذى يمارسه مَنْ يصفون أنفسهم بالفقه أو الكبر أو الخبرة مع أنهم لا يخرجون فى مناقشاتهم عن أصول السفسطة التقليدية.

(٣)

بقى فى مقام الحديث عن شباب الثورة أن نشير إلى ما يتمتعون به من قبول للآخر وهى سمة لم تتوافر فى أى ثورة سابقة، وقد وصل الحد بشباب الثورة فى قبول الآخر إلى مرحلة خطرة بات المؤرخون يخشون عليهم منها، لكنى أثق فى أن الله يحمى شباب الثورة بنياتهم وحبهم للآخرين، واحترامهم للرأى الآخر على حين يتعذب الفاسدون حين يحصرون همهم فى إيذاء الآخرين أو فى إبعادهم عما يستحقون.

لكنى مع كل هذا أتطلع إلى أن أرى شباب الثورة يسيطرون على مقاعد مجلس الشعب بعد أن يلغوا مجلس الشورى من أساسه.

■ ■ ■

الفصل الثالث

هل أصبحت الجنسية المصرية شيئًا ثانويًّا؟

(١)

أظهرت ثورة يناير مجموعة مدهشة من الحقائق:

- هاهى الأيام تكشف لنا ما كان أصحاب الأموال الفارون يحرصون على إنكاره من حصولهم على جنسيات أخرى تمتعهم بمزايا أخرى لا يتمتع بها السواد الأعظم من الشعب المصرى.
- ها نحن نكتشف أن مجلس وزرائنا كان بالفعل مجلسًا متعدد الجنسيات من مزدوجى الجنسية الذين اجتهدوا فى كل شىء إلا فى خدمة الوطن.
- ها نحن نكتشف أيضا أن أقرب المقربين من بعض أعضاء مجلس وزارتنا الحالى يكررون الشىء نفسه حتى إن ابن أحد أهم أعضاء هذا المجلس قد أبلغ عن ضياع جوازى سفره الأمريكى والمصرى.
- ها نحن نكتشف أن المليونير المصرى الأول (حسب تعبيرات أو تفسيرات التسريبات الصحفية) كان يتمتع بعدد من الجوازات: إسبانى وسعودى ووثيقة سفر (نصف جواز) إسرائيلية.. ومع هذا فإنه لم يجد مانعًا من أن يستعمل الجواز المصرى أيضًا بحكم العادة!!

(٢)

هل يجوز لنا بعد هذه الاكتشافات أن نعيد النظر فى نظرتنا إلى كرامتنا:

هل نظل نتغاضى ونتعامى عن قصة سفر السيدات الحوامل إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها ليضعن أولادهن هناك لينشأ هؤلاء الأبناء نشأة تجعلهم منذ البداية أرفع قدرًا من السواد الأعظم من الشعب (من البيئة!)؟

هل نستطيع أن نتبع ما تتبعه دول محترمه من تحريم ازدواج الجنسية فنسمح بالتنازل عن الجنسية حين يريد صاحبها أن يحظى بجنسية أخرى.. أم أننا سنعتبر حصول المصريين على جنسيات أخرى بمثابة استثمار لابد من تشجيعه؟

وإذا أخذنا بفكرة منع ازدواج الجنسية أليس من حقنا أن نقول لهؤلاء اللاتى ذهبن ليلدن أولادهن على أرض غير مصرية: إن عليهن أن يخترن لابنائهن إما هذا وإما هذه؟ ولنبدأ بأحفاد الرئيس السابق الذين يتمتعون بجنسيات أخرى لم تحقق لهم حتى الآن أى مكسب من المكاسب التى يظن الناس أنهم سيحققونها.

(٣)

إذا استطعنا أن نرسم معالم الجنسية المصرية على نحو واضح فإن قصة أبناء المصرية المتزوجة من أجنبى ستحسم نفسها إذا ما قرر الأبوان الاختيار بين الجنسية المصرية وغيرها دون أن يجمعوا بين هذه وتلك بما يمثل إهدارًا لمبدإ تكافؤ الفرص.

إذا كان الأمر كذلك فإن أهم جزئية كانت تدفع إلى النظر الإنسانى إلى بعض الحالات وتضخيم حدته هى مصروفات الجامعة (أو الجامعات) المصرية (العامة أو الحكومة والخاصة أيضا) حين كانت تفرض رسومًا باهظة على المصريين بينما بعضهم مولود فى مصر، ويقيم فى مصر، وكان من ضدهم يقولون: إن هؤلاء يفيدون من مجانية التعليم المصرى فإذا حصلوا على شهاداته زاحموا بها أبناء مصر فى بلاد الآباء.. أى أنهم يتعلمون مجانا فى بلد الأمهات ويفضلون على أبناء مصر فى التوظف فى بلاد الآباء...

ومع أن لمثل هذا الوضع بعض الوجاهة المنطقية فإنى أحلم بالطبع بأن يعود التعليم المصرى على نحو ما كان فى عصر سابق مجانيًا تمامًا بل جالبا للمنح الدراسية.

(٤)

فى جميع الأحوال فإن الضمان الأهم لتطبيق قانون جنسية حازم وعادل هو قدرة هذا القانون على عقاب المخالفين له أى على حرمان المتلاعبين من المزايا بل على حرمان هؤلاء المتلاعبين من الآثار الرجعية للمزايا، أى ما يتحقق لهم بسبب المخالفة منذ ارتكابها لا عند اكتشافها، وهذا مبدأ قانونى عادل ومهم.

وفى جميع الأحوال أيضا فإن الحفاظ على كرامة الجنسية المصرية ينبغى أن يكون من ضمن الأهداف الغالية لعصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ويكفى أن أذكر أن بعض الأعمال الأدبية قد تناولت قصة المصرى والد الابنة الأمريكية أو الابن الأمريكى بطريقة تدل على أننا كنا قد فرطنا فى بعض من أعز ما نملك وهو الهوية.

وليس عندى بعد هذا غير أن أقول:

إن القضية ليست حماسا ولا حمية..

لكنها قضية شخصية وهوية.

■ ■ ■

الفصل الرابع

الأزهر أقدم من عرف التسامح

(١)

كررت فى محاضرات كثيرة الحديث عن أن الأزهر، كان أكبر مؤسسة تعليمية حافظت فى سلوكها وتاريخها ومناهجها على فكرة التسامح بمعناها الواسع، ورويت فى هذا الصدد أن أحد المسلمين المتنورين فى زمن مبكر أوقف بعض ممتلكاته لتدعيم فكرة التسامح دون أن يسميها بهذا الاسم الذى نعرفه الآن.. لكنه كان يعرف ويدرك ضرورة وجود وبقاء المذاهب الأربعة إلى جوار بعضها فى الأزهر الشريف، ولهذا فإنه خصص ربع وقفه كى يصرف لتشجيع الطلاب على دراسة المذهب الذى ينصرفون عن دراسته..

وهكذا تصرف هذه الأموال لاتباع المذهب الرابع فى عدد طلابه أيا ما كان ومن ثم تصرف على سبيل المثال لاتباع المذهب الحنبلى إذا كان عدد طلابه فى حدود ٥٪ بينما تتقاسم المذاهب الثلاثه الأخرى نسبة ٩٥٪ الكبيرة.

(٢)

كان من نتيجة هذا الوعى المبكر أن ظل الأزهر الشريف حاضنا للمذاهب الأربعة من خلال أربع مدارس فقهية متكاملة وقادرة على تقديم العطاء الفكرى من خلال رؤى مختلفة:

- رؤية العقل فى مواجهة رؤية النقل.
- رؤية النص فى مواجهة رؤية المنطق.

- رؤية المصالح المرسلة فى مواجهة رؤية طاعة الله والرسول على نحو مرض.
- رؤية الطاعة فى عمومها فى مقابل رؤية الالتزام فى كل جزئياته.

(٣)

ولو أن الأزهر اتبع المسار التاريخى الذى تتبعه المؤسسات التعليمية التى تتمركز مع الزمن حول فكرة واحدة لكان قد أصبح مدرسة مذهبية رائعة فحسب لكنه كان سيفقد معنى التعدد المذهبى وما يدل عليه من مذاهب.

لم يقف نجاح الأزهر عند هذا الحد لكنه كان بفضل علمائه قادرًا على أن يستوعب أيضًا دراسة مذهبين من مذاهب الشيعة، وهكذا خرج الأزهر من محيط أنه مدرسة للفقه السنى إلى محيط أوسع أتاح أن يكون عن حق مدرسة للفقة الإسلامى فى تجلياته المتعددة.

(٤)

مع كل هذا النجاح الفلسفى والفكرى والاجتماعى والتربوى فإن كثيرًا من أبناء مصر لايزالون غافلين عن قيمة الأزهر مستندين فى حكمهم الظالم عليه إلى بعض الضعف فى مستوى خريجيه، وهو ضعف لم يفرضه الأزهر وإنما فرضته تدخلات الدولة فى عهدها الشمولى الذى كان يفرض رؤيتها على كل شىء.

أعيدوا الأزهر للأزهر.

■ ■ ■

الفصل الخامس

السلفيون ومصر

(١)

يتحدث كثيرون عن أن بعض السلفيين يعانون من قصر نظر، ومن عدم إلمام، ومن ضعف إدراك.. إلى آخر كل هذا الحديث المتكرر فى كل صحفنا ووسائل إعلامنا، لكننا فى الوقت نفسه لا نجد أن هؤلاء المتحدثين المتعلمين الحكماء بعيدى النظر قد بذلوا أى جهد فى تبصير السلفيين بالحكمة أو الحقيقة.

ربما كان السؤال الذى أطرحه الآن صدمة لهؤلاء المتعالمين ولأولئك المتعالين وهو: أين معنى الوحدة الوطنية إذًا إذا كانوا يعرفون أن شركاءهم فى الوطن يحتاجون أن يبصروا بالحكمة وبُعد النظر والمعرفة، ومع هذا فإنهم، وهم المفكرون، يبخلون عليهم بهذه النعمة، ويتفرغون للسخرية منهم؟!

(٢)

إننى أتصور أن على العلمانيين المتنورين - كما يصفون أنفسهم - واجب تأسيس الجمعيات الكفيلة بتنوير السلفيين بالحكمة والموعظة الحسنة، بدلا من العمل على تسفيه أفكارهم، والسخرية من ملابسهم، والتنديد بسلوكهم.

يقول المتعلمون المتنورون: إن هؤلاء السلفيين فى أغلبهم ضحية للجهل.

حسنا ماذا فعل العلمانيون الذين رزقوا العلم وتركوا هؤلاء يعانون الجهل بينما هم شركاؤهم فى الوطن؟

ما معنى الوحدة الوطنية إذًا إذا كان هناك بعض مَنْ يعيشون فى الوطن الواحد يتعالون على البعض الآخر؟

ويزداد الأمر عجبا حين ندرك أن الأقلية تتعالى على الأغلبية بمثل هذه الدعاوى.

وما رأيت شعبا يفقد وحدته الوطنية إلا بسبب رعونة مثقفيه على هذا النحو.

(٣)

شيئا من الوحدة الوطنية أيها السادة المتعالمون.

■ ■ ■

الفصل السادس

عبث فى مواجهة عبث

(١)

وصل العبث السياسى فى مصر إلى ذروته على يد بعض مَنْ يصفون أنفسهم بأنهم متابعون للسياسة، ذلك أنهم اختصروا الحياة الحزبية فى علاقات خارجية:

- فالسلفيون تابعون للسعودية.
- والإخوان القدامى تابعون لحماس.
- والإخوان المتطورون تابعون لتركيا.
- والشيعة تابعون لإيران.
- والمتصوفة فى طريقهم إلى التشيع.
- والجهاديون يشبهون القاعدة.. وهكذا.. وهكذا.

(٢)

وإذا كان لابد من ردود فإن أفحم (أقوى) رد على هؤلاء هو الرد الملتزم بالشوفونية المصرية التى ترى فى مصر أساس كل شىء فى العالم:

- فالسلفية السعودية لم تجد حظها إلا على يد المصريين الذين تحالفوا مع الوهابيين.
- والإخوان حركة مصرية، سواء فى القديم أو الحديث.

- والتشيع وحب آل البيت يجد حظه فى مصر بأكثر مما يجده فى إيران، حتى يمكن أن يقال: إنه إذا كان التشيع ظاهرا فى ملابس الإيرانيين، فإنه كامن يجرى فى دم المصريين.
- أما التصوف فإنه لم ينتشر فى أى بقعة من بقاع العالم الإسلامى على نحو ما انتشر وأثر فى مصر، التى تضم قراها رفات عديد من المتصوفة من جميع أنحاء العالم الإسلامى.
- أما الجهاد والقاعدة فإنهما انطلاقا من الشوفونية نفسها لم يحققا ما حققاه إلا فى مصر، أو على أيدى مصريين.

(٣)

هذا الرد الشوفونى يشبه فى عبثه التشخيص الدولى للعلاقات الخارجية مع الجماعات السياسية الإسلامية فى مصر، لكنه على كل حال يجد من أسانيد التاريخ ما لا تجده دعاوى بعض المحللين السياسيين.

هذا ملخص يسير لكل ما يمكن أن يقال فى ملايين الصفحات.

ولست أحب أن أخوض فى نقاش هذا الزعم أو ذاك، لأنى أعتقد أن كل جهد عقلى ينبغى أن يوجه إلى ناحية أخرى نعرفها جميعا، ونحاول أن نخدع أنفسنا عن معرفتها لأننا للأسف نستسهل أن نخون أنفسنا وفكرنا وشعبنا.

■ ■ ■

الفصل السابع

معنى الإيمان بالدولة

(١)

منذ أكثر من خمسة أعوام بدأ الحديث العلنى عن ضعف الدولة، وعن ضعف مستوى كوادرها، وعن غياب الصف الثانى، ومن المدهش أن أكثر الذين تحدثوا فى هذا الشأن كانوا وزراء ومسئولين كبارا، ولم يكن هذا الحديث بريئا، وإنما كان متسقا مع الروح السائدة، وهى روح الدعوة إلى التوريث.

وقد أدى هذا الحديث إلى نتائجه الطبيعية، فأصبحت الوظائف القيادية تخلو بحكم السن، فلا يعين فيها أحد حتى يبدو معنى نقص الكفاءة وكأنه حقيقة، كما أن الفاهمين الدارسين فى الوزارات المختلفة صوروا على أنهم ثقلاء الدم، وثقلاء الظل، ولم يكن هذا صعبا، وهكذا أصبحت إحدى الوزارات التى تضم هياكل وظيفية ممولة لوظيفتى وكيل الوزارة ووكيل أول الوزارة فى حدود خمسين وظيفة، وهى تخلو من وكيل وزارة واحد يشغل مكانه بصفة رسمية أو قانونية، ولم تكن هذه الوظائف تشغل قانونيا بمن استحوذوا عليها إلا فى حالة واحدة هى اقترابهم من الستين مع رغبة الوزير فى المد لهم فى هذا الموقع، ومن ثم فقد كان يعلن لهم إعلانا على مقاسهم المضبوط ليعينوا ويثبتوا ويمد لهم بعد ذلك.

(٢)

ومن الطريف أن اثنين من الذين جرى التمديد لهم قد خلفوا الوزير فى منصبه مع توجسهم من فقدان المناصب التى مد لهم فيها من قبل، وهكذا فإنهم فقدوا المناصب والوزارة ولا يزالون يبحثون عن سبيل إلى العودة بطرق ملتوية.

تسألنى: لماذا يفعل هؤلاء هذا بأنفسهم؟

أقول لك: إنه المال، فقد قننوا لأنفسهم بعيدا عن كل القوانين مبالغ توازى عشرة آلاف جنيه فى اليوم الواحد من هنا وهناك وهنالك.

تسألنى: هل يحدث هذا فى أى دولة فى العالم؟ أو هل حدث هذا فى أى عصر فى التاريخ؟

وأقول لك: لم يحدث أبدا.

تسألنى: هل هناك نهاية لهذا العبث؟

وأجيبك بما يتردد الآن من أن رئيس مجلس الوزراء الحالى نفسه شارك فى هذا العبث بنفسه ولنفسه ! وخصصت له وزارة نظيف من وزارة النقل (بعد خروجه منها) سيارات ومكاتب تحت عنوان .... أى عنوان!

(٣)

هكذا أصبح معنى الإيمان بالدولة غائبًا.

تسألنى: وماذا حل محل الايمان بالدولة؟

أقول لك: حل محله الإيمان بالعزبة والشلة.

■ ■ ■

الفصل الثامن

الدور المصرى فى اليمن

(١)

حتى هذه اللحظة لم تمارس أى هيئة مصرية (حكومية أو غير حكومية) أى دور إنسانى فى ثورة اليمن.

أفهم أن التورط المصرى فى اليمن فى السبتينيات يقف محذرًا من أية محاولة للدخول إلى هناك باعتبار هذا الدخول كان نذير شؤم، وكان سببا من أسباب هزيمة ١٩٦٧ كأنها كانت هذه الهزيمة فى حاجة إلى أسباب إضافية بعد كل الأخطاء التى اندفعنا إليها فى العشرين يوما السابقة عليها.

أفهم أيضا أن علاقات النظامين المصرى واليمنى كانت قد صيغت على «حد السيف» بحيث لا يمكن التحرك فيها من غير شبهة نزيف هنا أو هناك وذلك بسبب طبيعة علاقة النظام اليمنى مع الغرب وأمريكا ومع السعودية ودول الخليج.

أفهم عوامل كثيرة من ضمنها ضعف الخارجية المصرية فى التعامل مع الشعوب العربية وجماعاتها وأحزابها وعصبياتها المتعددة. وظن الخارجية أن هذا مما يخرج عن طبيعة عمل الدبلوماسية مع أن خارجيات أمريكا وأوروبا تتعامل مع العصبيات والنزاعات والجماعات بطريقة علمية من خلال مراكز البحوث ومنتديات الحوار.

أفهم أيضا أن أحدا لا يريد أن يقال: إن صدى ثورة مصر كان دائما فى ثورة اليمن.. مع أن هذا القول شرف ما بعده شرف.

(٢)

لكنى مع هذه التحفظات جميعا أوقن بأن على مصر دورًا كبيرًا فى إنهاء أزمة اليمن إن لم يكن بسبب مكانة مصر ومسئوليتها فإنه يعود فى المقام الثانى إلى عوامل تاريخية جديدة تتمثل فى واجب الثورة المصرية تجاه شقيقاتها وتتمثل فى البعد الإنسانى الذى لابد لنا أن ننتبه إلى حقيقة حجم دورنا فيه.

- فمن الواجب علينا بحكم الدين والاخلاق والقومية والجوار أن نسارع بتنظيم قيام الهلال الأحمر المصرى ومؤسسات الإغاثة بدور حقيقى فى اليمن.
- ومن الواجب المصرى أن نسأل نقابة الأطباء عما تطلبه من إمكانات من أجل المسارعة إلى اليمن.
- ومن الواجب أن نشجع نقابة التمريض على تأسيس كيان يعنى بمثل هذه الأحداث.

(٣)

لكن كل هذا يأتى فى المحل الثانى من الأهمية بعد الدور السياسى فى اليمن.

لقد تحدثت أقلام كثيرة فى المرحلة الماضية عن تقزم الدور المصرى فى البلاد العربية والمشكلات العربية، لكننا فى المقابل لم نجد هذه الأقلام وهى تطالب باستعادة هذا الدور من خلال الفرص الجيدة والجديدة والمتاحة فى اليمن وليبيا وسوريا ولعل الدور المصرى فى اليمن هو أكثر هذه الأدوار إلحاحًا فى ظل تسارع الأحداث فى اتجاه انتقال الحكم وإعادة صياغته.

(٤)

إن الدور المصرى فى اليمن كفيل بأن يحقق ثلاثة أهداف لا يمكن لغيره من الأدوار أن يحققها.

- الهدف الأول: هو الحفاظ على وحدة اليمن والأسباب كثيرة للقول بهذا الطرح.

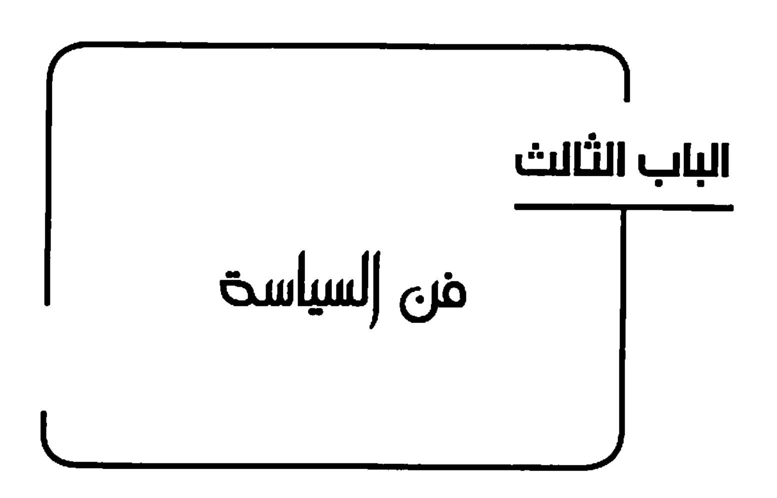
- الهدف الثانى: هو الحفاظ على اطمئنان اليمنيين للضامن العربى لأى اتفاق والأسباب كثيرة أيضا للقول بهذا الطرح.
- الهدف الثالث: هو الحفاظ لليمن على علاقات جيدة وأخوية مع الدول الشقيقة فى الجزيرة العربية وهو يتطلب أن يكون هناك طرف من خارج الجزيرة.. وليس أفضل من مصر.

(٥)

هل يستطيع وزير الخارجية الجديد أن يفكر فى الأمر..

أم أنه سينتظر توجيهات الأمين العام للجامعة العربية؟

■ ■ ■



الباب الثالث

فن السياسة

الفصل التاسع

مبادئ السياسة وفن الحكم

(١)

نرى فى مدارستنا للمذكرات التى صدرت لرجال الدولة فيما قبل ثورة ١٩٥٢ (وقد تدراستها فى ٤ مجلدات كبيرة ومشهورة) صورة ناصعة لأحزاب ما قبل الثورة، وللمستقلين عنها أيضا من أولئك الذين كانوا يمارسون فن السياسة وفن الحكم بصورة تستند إلى الخبرة والمبادئ والأخلاق والوعى والفطرة فى المقام الأول.

ونرى نماذج لهؤلاء ونماذج لِمَنْ يصنفون على أنهم أقل هؤلاء الليبراليين ليبرالية وأقلهم خبرة، ولكن نماذجهم ـ مع هذا ـ كانت قادرة كل القدرة:

- على أن تنجز ما أصبحنا لا ننجزه الآن إلا بصعوبة شديدة.
- وعلى أن تبدع ما صرنا لا نبدعه الآن إلا بشق الأنفس.
- وعلى أن تحافظ فى ذات الوقت على الإيجابيات بأقصى ما يمكن.
- وأن تستفيد من الإنجازات السابقة بأقصى مما هو ممكن.

(٢)

نرى أن هؤلاء كانوا لا يبدأون من الصفر ولا يدعون هذا، وإنما يبنون على جهد معارضيهم، بل أكثر من هذا فإنهم حين تتعارض رؤاهم ومصالحهم ومواقفهم لا يخلعون على المواقف الواضحة رؤى جديدة ولا ينسجون تاريخا من عندياتهم، ولا يدعون الحكمة بعد فوات الأوان، ولا يستحوذون على الصواب لأنفسهم.

نرى كل هذا فى مقابل ما نعانيه من معظم خلفائهم فى عهد ثورة ١٩٥٢ الذين ظلوا يلجؤون إلى كل هذه الأساليب دون أن تحقق لهم أى مكسب أو مغنم أمام التاريخ أو الناس.

(٣)

نرى كيف كان «الوفد المصرى» وهو الأغلبية، قادرا على أن يتبنى أكثر المواقف راديكالية فى السياسة الخارجية، وأكثر المواقف الليبرالية فى السياسة الداخلية، بل وأن يمارس بقوة سياسة التدخل الرشيد للدولة فى شئون الاقتصاد، بل وأن يمارس سياسات اشتراكية متقدمة قبل أن تطنطن ثورة ١٩٥٢ بالاشتراكية بسنوات ممتدة.

وسنرى أن حصيلة هذا كله كانت تجاوبا منقطع النظير من الشعب الذكى الذى لم يتوان أبدا عن الوقوف مع قياداته هذه فى كل اللحظات، سواء فى معارك القتال مع الإنجليز، وقبل هذا فى معارك الانتخابات حين كان هذا الشعب العظيم يصر على الذهاب إلى صناديق الانتخاب لتأييد رموزه بأقصى ما يمكنه من تأييد، وفى ذات الوقت لاحترام كل مَنْ يتصدى للعمل العام وينتظر من الجمهور أن يُقَيم دوره وأن يعنى بأن يهتم به.

(٤)

وكان هذا الشعب العظيم يتحمل كل هذا العناء بكل الحب والإخلاص، لأنه كان يعرف أنه يؤدى واجبا مقدسا لا ينبغى له التفريط فيه ولا النكوص عن أدائه، وكان هذا يحدث من مواطنين لا يحملون أية شهادات، وربما لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، ثم مضى الزمن فإذا بأبناء وأحفاد هؤلاء المصريين العظماء أنفسهم خاصة مَنْ يحملون أعلى الشهادات الجامعية، ومَنْ نالوا أرفع الثقافات، ومَنْ مارسوا أرقى المهن، وأدق المسئوليات، وقد أصبحوا يفكرون ألف مرة ومرة ويترددون قبل أن يشرعوا حتى فى الاتجاه إلى صناديق الانتخاب للإدلاء بأصواتهم.

وهكذا فإنه حتى فى المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات البرلمانية فى عام ٢٠٠٠، أحجم المواطنون فى الحضر عن الذهاب إلى صناديق الانتخاب على الرغم من كل ما حملته نتائج المرحلة الأولى من تطمين كامل لهم بنتائج التغيير.

(٥)

ومن العجيب أن أحدا لا يختلف على أن ممارسات ثورة ١٩٥٢ (غير المقصودة قبل المقصودة) هى التى زرعت فى الشعب هذه الروح الطارئة من السلبية التامة تجاه المشاركة فى الحياة السياسية، على حين كان هذا الشعب نفسه يتألق بممارسة رائعة ونادرة طيلة الفترة السابقة على الثورة، إلى حد أن الملك فاروق نفسه وهو طفل لم يتعد السنوات الأربع، كان يهتف بحياة سعد لأنه سمع مصر كلها تهتف بحياة ذلك الرجل، وقد وصل الهتاف إلى مسامعه بينما هو فى القصر الملكى تحوطه جدران من بعدها جدران، والحاصل أنه لا ممارسات الملك، ولا ممارسات أحزاب الأقلية كانت قادرة على أن تثنى هذا الشعب العظيم عن أن يعبر عن إيمانه بالصواب متى أحس أن رأيه سوف يكون له تأثير.

■ ■ ■

الفصل العاشر

الوعى السياسى والإدارى والتنفيذى لايخلق بين يوم وليلة

(١)

ما زلت عند رأيي الذى كررته فى كثير من كتبى وهو أن الوعى السياسى والإدارى والتنفيذى لا يُخلق بين يوم وليلة، ولا يخلق بشعارات، وإنما هو نتاج مدارس سياسية ـ نظامية وغير نظامية ـ ينمو فيها الوعى يوما بعد يوم متأثرا بالخبرة وبالقدوة، وبالفهم السليم والأصيل.

وقبل كل هذا بالفطرة الحرة لا بالفطرة المعطلة عن قصد.

وليس من شك أن المدارس السياسية النظامية قبل ١٩٥٢ وأبرزها الأحزاب، كانت تمارس دورا رائعا فى تنمية وصقل معارف الشباب السياسية، وربما كان هذا الدور فى رأى البعض أكثر من المطلوب، ولست أظن هذا الرأى أبدا، فكلما ازدادت معارف الإنسان السياسية ارتقى حسه الوطنى والسياسى، وإنما يصبح التزيد خطرا حين يرتبط بالشحن المعنوى السياسى على نحو ما حدث بعد الثورة من شحن مستمر دون استنفاد للطاقة المتولدة عن هذا الشحن فى أى مجال يتعلق بإثبات الولاء والوطنية، اللهم إلا فى إعادة ترديد الشعارات وتكرارها، كأنى أريد أن أقول: إن زيادة الوعى شىء مفيد حتى لو زاد الوعى إلى ما لا نهاية، على حين أن زيادة الشحن شىء مؤذ حتى لو كان الشحن بأنبل ما فى الحياة كلها من قيم ومبادئ.

(٢)

أما المدارس السياسية غير النظامية فيما قبل الثورة فلم تكن لتتوقف عند زمان أو مكان،

وإنها كانت تمتد بامتداد الهواء الطلق مع كل أستاذ فى كل محاضرة جامعية، بل وفى كل حصة دراسية فى المرحلتين الثانوية والابتدائية، وكانت تمتد فى دور العبادة وفى صحافة يومية ظلت تحظى بأرقام توزيع لم نصل إليها (أقصد لم نعد إليها بعد) بعد أكثر من ٦٠ عاما من قيام الثورة.

وكانت الفنون والآداب جميعا تقدم مدارس رائعة للوعى، ويكفى - على سبيل المثال - أن الرئيس عبدالناصر نفسه كون أفكاره الثورية (نظرية وتطبيقا) من القراءة العادية لأعمال فنية فى المقام الأول، ولكنها كانت أعمالا منمية للوعى بكل شيء.

على هذا النحو من التفريق والتمييز بين الوعى الذى مارسته المدارس السياسية النظامية وغير النظامية فيما قبل الثورة، وبين الشحن الذى حرصت الثورة على ممارسته، ظنا منها بحسن نية أنه كفيل بأن يعوض هذا الوعى أو أن يحل محله، فإذا به يقضى على كل الإمكانات الممثلة لصياغة العقليات الكفيلة بمواجهة الواقع بالفكر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إذا بالشحن المعنوى يكرس أهمية الاعتماد على إلهام الزعيم، والحتمية الثورية، والشرعية الثورية..

(٣)

وإذا الشعب كله كيان هلامى يُصنف مرتين فى نفس اللحظة، مرة على أنه الشعب، ومرة على أنه أعداء الشعب!!

■ ■ ■

الفصل الحادى عشر

الفرق بين التعددية الحزبية والشمولية

(١)

كانت ممارسات التعددية الحزبية فى مصر الليبرالية كلها تصب فى اتجاه الصواب، على حين أن ممارسات الشمولية فيما بعد الثورة كانت تصب دائما وأبدا فى اتجاه الخطأ، وسيروعنا أن نرى مشكلات داخلية نظنها (الآن) كبيرة وضخمة ومستعصية على الحل، لكنها كانت تجد بدلا من الحل الواحد حلولا متعددة على يد الزعامات والقيادات المتعددة التى يجد كل واحد منها ـ وبسهولة ـ حلولا بديعة فى ذخيرة أفكاره وممارساته وعلمه وفهمه ومبادئه.

كان كل هؤلاء يجدون الحلول ويخرجونها إلى حيز التنفيذ، وكانوا سعداء بكل نجاح يتحقق على أيديهم أو على أيدى غيرهم، وكان الصواب واضحا جدا، وكان الحق واضحا جدا، وكان التجاوز ـ إن حدث ـ معروفا، وكان كل هؤلاء يقدرون جهد غيرهم ويبنون عليه، ويستفيدون منه، ويجاهرون برأيهم فيما يعتقدونه خطأ، ويلجؤون إلى القضاء وإلى الشعب.

وكانت التوجهات الوطنية تأسرهم جميعا، ولم يكن هناك أى ظن يدعو إلى التفكير ـ مجرد التفكير ـ فى تقييد حرية الفكر بأية صورة من الصور.

(٢)

كان كل هؤلاء يمارسون هذه المبادئ والمعتقدات ملتزمين بميثاق شرف غير مكتوب للممارسة السياسية، ولا نجد أن أحدا منهم خرج على حدود العقل أو المنطق، مع أن العقل

والمنطق وحدهما لا يكفلان الصواب والحق، ولكن طابع ممارسة السياسة كان ملتزما وملزما وقد التزم به جميع الفرقاء، وكان هذا كفيلا فى النهاية بالوصول إلى الحلول، ومن ثم إلى الصواب حتى على اختلاف مشاربهم ومبادئهم السياسية وهكذا، على حين أن الفكر الشمولى الذى ساد بعد هذا كان يضيف إلى المشكلة أبعادا جديدة بما كان يلجأ إليه من حلول قاصرة عن أن تتيح الحل، وقادرة فى ذات الوقت على إضافة المضاعفات، بل وعلى توليد المضاعفات من نفس المواطن التى يمكن توليد الحل منها.

(٣)

وعلى سبيل المثال فإن المشكلات التموينية اقتضت إنشاء وزارة للتموين بعد قيام الحرب العالمية الثانية، وقد مكن النظام الليبرالى هذه الوزارة من أن تؤدى دور الدولة بقوة واقتدار وبرشاقة وهدوء فى ذات الوقت.

وهكذا كان تدخل الدولة فى الاقتصاد رشيدا وحاسما، كما كان محسوبا ومفيدا، سواء كان وزيرها قانونيا مخضرما كصليب سامى، أو مؤرخا وطنيا مفكرا كعبدالرحمن الرافعى، وهكذا أمكن التحكم تماما فى السكر والبترول والمشتقات البترولية والصفيح والنسيج.. إلخ، وحماية الوطن من سياسات الاحتكار والإغراق على حد سواء..

و حين ظن أحد الرأسماليين الكبار أن بإمكانه أن يتخلص من وزارة ضيقت الخناق عليه فى تهربه من الضرائب، فإن الوزارة البديلة لم تلبث إلا ثلاثة أسابيع وعاد الملك بنفسه لرئيس الوزراء الذى أقالوه لتوه..

لكن ربما كان هذا بعد فوات الأوان.

■ ■ ■

الفصل الثانى عشر

التوافق

(١)

سوف أحاول أن أصور للقراء حقيقة المقصود بالتوافق من خلال قصة كان بطلها أحد الرجال الطيبين من مديرى المستشفيات من غير الأطباء.

كان ـ رحمه الله ـ حريصا على أن يعرف بالتفصيل وبدقة تشخيص الحالات التى دخلت المستشفى ليكون على علم بها، وكان المستشفى يستقبل حالات يرسلها الأساتذة الاستشاريون، وقد كتبوا تشخيصها حسب توقعهم، لكن الطبيب المقيم فى المستشفى كان يكتب التشخيص (فى الملفات) على نحو ما وجده بعد إجراء الفحوص المتعددة.

وكان المدير الطيب يشغل نفسه بمراجعة هذا التناقض الظاهر على حد تعبيره، وكان لا يفتأ يفعل هذا بنفسه مع كل ملف من ملفات المرضى الذين شاء حظهم أن يدخلوا إلى مستشفاه، وكان هذا يدعوه إلى أن يسأل كل واحد من الأساتذة عن السبب الذى حال بينه وبين كتابة التشخيص التفصيلى حين أرسل المريض إلى المستشفى، وكان هؤلاء يجيبونه وهم يبتسمون نصف ابتسامة، فقد كانوا يقدرون طيبة الرجل وبعده عن الخطايا.

كما كان المدير الطيب من ناحية أخرى لا يكف عن سؤال الأطباء المقيمين عن السبب الذى جعلهم لا يلتزمون حرفيا بما كتبه أساتذتهم، وكان هؤلاء يشرحون له ما وجدوه مما يضيف إلى التشخيص المبدئى ويجعله تشخيصا دقيقا يتعامل معه الاستشاريون بما ينبغى من فهم.

والحق أن هؤلاء وهؤلاء كانوا يتخلصون منه ومن أسئلته بدبلوماسية وذكاء.

(٢)

وفى أحد الأيام صمم المدير الطيب على أن يضع القواعد الكفيلة بالوصول إلى التوافق، فواجه الطبيب الشاب بأستاذه، وكان الأستاذ فى الوقت ذاته هو والد الطبيب الشاب، وظن المدير الطيب أنه سيصل إلى الحل، أى إلى التوافق الذى يريح أعصابه، وطرح السؤال على الأستاذ والطبيب معا، أو على الأب والابن، وشد ما كانت دهشته حين أجابه الأستاذ الكبير بقوله: لو كان هذا الذى تطلبه ممكنا ما كنت بعثت بالمريض إلى المستشفى!! فالتفت إلى الطبيب الشاب يسأله، فإذا به يجيبه: ولو كان هذا ممكنا بدون المرور بالعيادة ما ذهب المريض إلى عيادة الأستاذ أصلا!!!

قال المدير: إننى أصبحت لا أفهم الفارق بين عمل العيادة وعمل المستشفى، ولا أستطيع أن أفهم لماذا تعمل هذه إلى جوار تلك، وتلك إلى جوار هذه.

قال الطبيب الشاب، وكان جريئا بعض الشىء، كما كان يلقى التشجيع من أستاذه الذى هو والده: هل تريد يا سيدى أن تفهم طبيعة العلاقة بيننا بما لا يجعلك محتارا كل الوقت على هذا النحو الذى يعذبك؟ قال المدير: هذا هو كل أملى قبل أن ألقى وجه الله، قال الطبيب: يا سيدى إن أستاذنا يحدد رقم رصيف سكة القطار كما يقولون فى تنويهات السكة الحديد، ونحن نقود القطار نفسه، فلا نحن نعمل بمفردنا، ولا هو، وكما أن القطار لا يسير إلا على قضبان، فكذلك قضبان السكة الحديد وحدها ليست كفيلة بالوصول بك إلى المحطة!

قال المدير الطيب: لكنهم يسمونها هيئة السكك الحديدية، ولا يسمونها هيئة السكك الحديدية والقطارات.

وقال الطبيب الشاب: ونحن أيضا لا ننسب الحالات إلى أنفسنا لكننا كما تعلم وترى نسميها بأسماء الأساتذة فنقول هذه حالة الأستاذ فلان، وتلك حالة الأستاذ فلان.

قال المدير: بوسعى إذًا أن أموت وأنا مرتاح.

■ ■ ■

الفصل الثالث عشر

حاجة السياسيين إلى لذة الاستكشاف

(١)

كان لى زميل وزميلة تزوجا عن اقتناع، وعاشا معيشة هادئة، لكننا كنا نفاجأ فى المناسبات الاجتماعية بمدى الاختلاف فى نظرتيهما للحياة.

كان هو مغرما بالبحث والاطلاع والقراءة والاستكشاف، وفى المقابل فإنها كانت تبدى الضجر البالغ من أى محاولة يبذلها فى سبيل المعرفة.

كانت تصارحه أمامنا بأن ما عرفه يكفيه، وبأن سؤاله يشقيه.

وفى المقابل فإنه كان لا يجد اللذة إلا فى سؤال الطبيعة، وأحيانا فى سؤال الناس.

كنا نتعمد أن نجرهما إلى هذا النقاش الممتع حول التجريب الخطر، والاستقرار الممتع أو حول تضييع وقت الرحلة من أجل الجديد، واستثمار هذا الوقت فى الاستمتاع بما هو معروف من قبل.

لكن أعجب ما فى أمر هذين الصديقين أن الزوجة كانت تتحدث على الدوام فخورة بما استكشفه زوجها مما لم تكن هى راغبة فى استكشافه.

وكنا نظن أنها ستتوب عن ضجرها وضيقها بتجدد نجاحه فى محاولاته الاستكشافية، لكننا كنا نفاجأ بأن حدتها تزداد مع مرور الوقت، وكنا نعجب لزميلنا الذى لم يعبأ مرة واحدة باعترافاتها، حتى إننا كنا على وشك أن نتفق على أنه يتلذذ بضيقها بأكثر من تلذذه باكتشافاته.

(٢)

وفى مرة من المرات التى كنا فيها فى أوروبا، أتيح لى أن أركب أنا وزوجتى سيارتها معها، فإذا بصديقنا يقف عند مرحلة من الطريق ويصمم على أن يسأل عن أشياء لا تمت لطريقنا بصلة، حتى إنه خيل إلى أنه لم يفعل هذا إلا كى يستثيرها، وبدأت أضم صوتى إلى صوتها فى لومه، لكنه لم يكن معنا بأى جارحة من جوارحه.

فلما انتهى من محادثته مع الرجل الذى استوقفه طلب إلينا أن ننزل وأن نتحرك على أقدامنا، وبعد دقيقتين بالضبط كنا قد وصلنا إلى المكان الذى كنا متوجهين إليه.

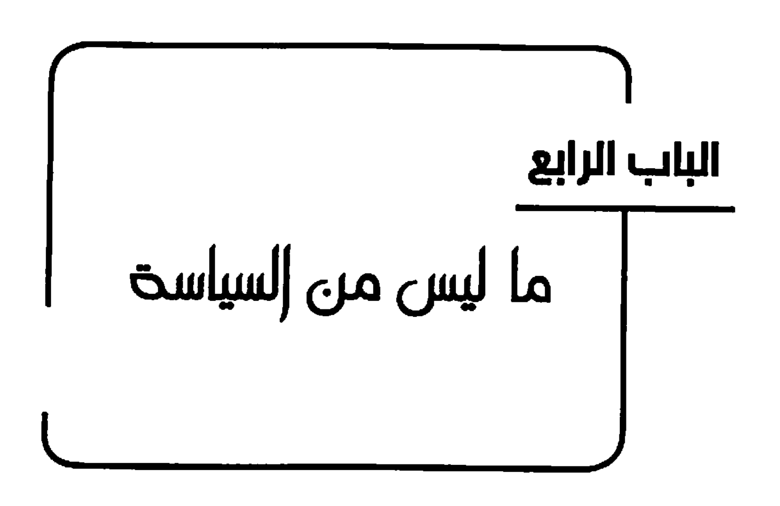
وبعد أكثر من ساعتين بدأ أصحابنا ـ بمن فيهم أبناء البلد الأصلية ـ يصلون.

وعندما بدأنا نطرى مواهب صاحبنا فى المعرفة والاستكشاف، لم يزد على أن قال: «لا تضيعوا وقتى فإنى مشغول»..

(٣)

نعم كان مشغولا باستكشاف جديد.

■ ■ ■



الباب الرابع

ما ليس من السياسة

الفصل الرابع عشر

هل حولت وزارتا شرف والجنزورى مصر إلى دويلات صغيرة؟

(١)

هذا سؤال محرج بعض الشىء، لكن إجابته بالإثبات لا تحتاج إلى أدلة كثيرة، فهاهم المواطنون الذى يحسون بالظلم يقطعون الطريق لأنهم لا يجدون من يستمع إليهم ولا من يرفع عنهم الظلم، بينما يجدون فى أنفسهم قدرة على تحدى الوضع الظالم ويجدون أن هذا التحدى كفيل بأن يجلب لهم حقوقهم.

كيف يمكن للحكومة أن تتصور أن حبرها الأسود على ورقها الأصفر سوف يحل مشكلات مزمنة حان أوان حلها؟

هل يمكن للناس أن يتزودوا لبطونهم بكلام جودة عبدالخالق، ولسياراتهم بكلام عبدالله غراب؟ ماذا يفعل المواطن البسيط الذى يجد أزمة فى الحصول على البنزين الذى يضمن له الوصول إلى عمله أو إلى بيته؟

(٢)

هل جاءكم نبأ الطبيب العظيم الذى قضى نحبه فى خزان أو بئر البنزين فى ميت غمر بينما هو عاجز عن الحصول على أربعة لترات بنزين تكفيه بالكاد للرجوع بسيارته إلى بيته فى ليلة العيد؟

هل يمكن أن يمر مثل هذا الحادث فى دولة محترمة دون أن تعاقب سلسلة طويلة من

المديرين والمسئولين الذين أهملوا فى أداء واجباتهم، ودون أن يستقيل الوزير المسئول الذى ربما كان زميلًا غير متفوق لهذا الطبيب حين كانا فى المرحلة الثانوية، فاذا بالطبيب يؤدى واجبه نحو مرضاه فيموت مثل هذه الميتة بينما الوزير لا يؤدى واجبه نحو مواطنيه ويحظى بالبقاء فى منصبه الوثير لتتكرر المآسى.

لهذا السبب فإن أهالى الصعيد أصبحوا الآن يفكرون فى التنافس على إظهار قوتهم وقدرتهم على الحصول على حقوقهم من الحكومة فالذين يستطيعون قطع طريق السياحة وإحراج الحكومة يحصلون على ما يريدون من أنابيب البوتاجاز وبنزين السيارات، أما الذين يلتزمون بالقنوات الشرعية على حد تعبير الحكومة فإنهم لا يحصلون على شىء.

(٣)

هكذا تتحول مصر إلى كوميونات أو دويلات صغيرة تتسابق فى الحصول على حقوقها من الحكومة الضعيفة القابعة فى القاهرة حيث يحصل أعضاؤها على أقصى ما يمكنهم الحصول عليه من منافع ومكاسب وأوراق بنكنوت قبل أن يصبحوا وزراء سابقين.

■ ■ ■

الفصل الخامس عشر

السياسة ليست إعلانًا

(١)

يطالعنا أحد الأحزاب المزمع تأسيسها بكثير من الاعلانات جيدة الصنع لكنها من وجهة النظر السياسية كفيلة بوقف نمو هذا الحزب أو بلغة الطب كفيلة بموت الحزب جنينًا وهو لايزال فى بطن أمه.

لماذا؟

الإجابة سهلة ومتعددة لكن الأهم من الإجابة هو وصف علاج لهذا الحزب وأصحابه كى يحافظوا على الجنين ويضمنوا له الخروج من بطن أمه أو من بطن أبيه سليما.

كيف؟

أول نصيحة أقدمها لهذا الحزب أن يعتذر عن الخطإ العابر والجسيم الذى وقع فيه أبرز مؤسسى هذا الحزب حين جرح شعور مصر كلها بطريقة حديثه عن عدم إعجابه بالمادة الثانية من الدستور.

الاعتذار يرفع أقدار الرجال لكن الصبيان وحدهم هم الذين يفضلون الالتفاف حول الاعتذار مع أنه بدون الاعتذار لايمكن تجاوز الموقف الذى خلق كل هذا الاستقطاب فى الحياة المصرية.

(٢)

وهنا أذكر أن عددًا من أفضل العناصر المسيحية فى مصر كانوا قد تورطوا فى المؤتمر القبطى ١٩١٠ فلما اكتشفوا الحقيقة اعتذروا عن الخطإ الذى وقعوا فيه.

سئل واصف بطرس غالى بعد انضمامه للوفد: هل تضع يدك فى يد قاتل والدك؟ قال: نعم، أضعها مع قاتل والدى فى مواجهة قاتل وطنى ..

كان واصف بطرس غالى قد أدرك أن والده لم يلق القتل إلا بسبب تعبيره الخاطئ عن وجهة نظره فى علاقة بلادة بالمحتل الإنجليزى ولو أنه قال القولة التى قالها على فراش الموت قبل سنوات من موته بدلًا من قولها قبل ساعات لكان قد احتل فى تاريخ وطنه مكانا أفضل بكثير من الذى احتله فى ذلك التاريخ.

قال بطرس غالى فى ذلك اليوم «إن الله يعلم أنه لم يفعل إلا ما فيه مصلحة وطنه» لكن بطرس غالى نفسه كان طيلة حياته قبل هذا يجاهر بأن مصلحة مصر فى اتباع السياسة البريطانية وإرضاء السلطة البريطانية وإجابة المطالب البريطانية دون أن يشير إلى المزايا التى فى هذه السياسة.

وهكذا كان ولايزال وسيظل من السهل اتهامه بالتفريط فى قناة السويس التى كان وهو لايزال فى ١٩١٠ يريد أن يمد امتيازها ٥٠ سنة أخرى بعد سنة ١٩٦٩ أى إلى ٢١١٩ أى بعد ثمانية أعوام من يومنا الذى نحن فيه وهكذا كان من السهل على أى وطنى أن يدرك أنه رجل غير وطنى.

ليس سرًّا أن الإنجليز كانوا يبنون سياستهم فى ذلك الوقت على إعلام من نوع الإعلان الصريح، وكانت تمثله جريدة المقطم .. وكانت هذه الجريدة تقدم أفكارا شبه براقة من قبيل تلك التى يقدمها الحزب الجديد الذى يتحدى الجماهير بإعلاناته كل يوم.

(٣)

ثانى نصيحة أقدمها لهذا الحزب أن يحاول الخلاص من كلمة الحرية فى اسمه.

فقد علمنا النقد الأدبى والتحليل الأدبى للنصوص أن ورود مثل هذه الكلمة بدون مناسبة لايعنى إلا الحرص الباطنى على نفيها أو على عكسها ..

وهى قبل هذا كلمة مستفزة لأن بديلها هو العبودية، ومعنى هذا أن الذين لايقبلون الانتهاء لهذا الحزب عبيد فى نظر أصحابه ..

فإما أن يكون المرء من الأحرار وإما ألا يكون ..

ولا أظن أن راعى الحزب قد مر بفكره مثل هذا الخاطر الذى سيتحول بفعل الإلحاح والإلحاح المعاكس إلى أكبر سلاح فى مواجهة فكرة الحزب.

فضلا على هذا فإن كلمة الأحرار ظلت تستخدم طيلة مائة سنة استخدامًا مثيرًا للأغلبية، ففيها قبل ١٩٥٢ كان الأحرار الدستوريون نموذجًا للأقلية المستبدة المستعدة لإضاعة حقوق الشعب، وفيها بعد ١٩٥٢ أصبحت الكلمة جزءًا من اسم الضباط الأحرار الذين أذاقوا الوطن كل شىء إلا الحرية.

هل يتقبل مؤسس الحزب نصائح أخرى أم أنه سيمزق المقال والصفحة التى فيه من مجلة روزاليوسف.

■ ■ ■

الفصل السادس عشر

لماذا يفشل المسئولون؟

(١)

هذا سؤال قديم لعله من عمر التاريخ، والإجابة عنه لا تقف عند حد، وإنما تستوعب تجارب البشرية عبر تاريخها الطويل.

ولعل أول أسباب الفشل هو انعدام إرادة النجاح، وهو ما شاهدناه عن قرب فى ظروفنا الحالية، فإن كثيرا من المسئولين لا يرغبون فى تحقيق أى نجاح فى المسئوليات التى هم مسئولون عنها، وإنما هم يؤثرون أن يستمتعوا بالمنصب والجاه والباه على أن يعملوا.

كان أحد أساتذة الجامعة كثير الجلبة والمطالبة بالإصلاح، وكان يجرى وراء الصحفيين ليأخذوا رأيه، ولم يلاحظ هؤلاء أن الرجل لا يسجل آراءه كتابة، وإنما هو حريص على الحديث عن هذه الآراء فحسب، وكان يزعج الصحفيين بأدبه الجم وإلحاحه وهو يتحدث إليهم مبديا إعجابه بما يكتبون وينتقدون، وكان دائم الإعجاب!

وهكذا خيل إلى صحفى مخضرم أن هذا الرجل سيكون فأل خير لمصر.

(٢)

حرص الصحفى المخضرم على زيارة الأستاذ حين اختير وزيرا لتهنئته ليس إلا..

ولم يكن للصحفى طلب ولا مصلحة عند الوزارة التى تولاها الرجل، لكنه من باب

المجاملة قال للوزير الجديد: «نتعشم أن نرى آراءك المثالية وقد تحولت إلى واقع يفيد مصر»، ولشد ما كانت دهشة الصحفى المخضرم حين رأى رد فعل الوزير على قوله، إذ انفعل الوزير (المثالى) بطريقة قاسية وقال للصحفى المخضرم:

«دعنى ياسيدى أستمتع بما أفنيت عمرى فى الوصول إليه..

ألم تكن أنت نفسك شاهدا على الجهد الذى بذلته طيلة سنوات كى أصل إلى هذا الكرسى؟

دعنى أستمتع به أولا..

دعنى أحصل على ما تعبت من أجله، وبعد هذا انتظر منى الإصلاح إن استطعت».

(٣)

حدثت هذه القصة منذ ربع قرن تقريبا، لكنى تذكرتها اليوم وأنا أرى وزراء الثورة يفعلون كل شىء إلا وظيفتهم الأصلية:

- فهذا يظن أن وظيفته هى السياحة المريحة.
- وهذا يظن أن وظيفته الحضارية هى ظهوره مليئًا بالسعادة والبهجة.
- وهذا يظن أن وظيفته التوجيهية هى التصريحات الوردية.
- وهذا يظن أن وظيفته المتعلقة بتوزيع الخدمات أن يوزع صورته الحديثة على الصحف.
- وهذا يظن أن وظيفته التأهيلية أن يقضى أطول وقت ممكن فى التكييف الجميل الذى ركبه سلفه فى المكتب.
- وأخيرا فإن أحد الوزراء الحاليين يعتقد فى أن مهمته الأولى والأخيرة هى أن يلتقى بمذيعات التليفزيون بعيدا عن الشاشة.. أو قريبا منها!

■ ■ ■

الفصل السابع عشر

معنى الوظائف السيادية

(١)

يكثر فى الصحافة التعبير عن شاغلى بعض الوظائف بأنهم يعملون فى جهة سيادية، وقد وصل الأمر إلى حد الاستعانة بعنوان شبيه بهذا فى أحد الأفلام الذى لخص تجربة «عريس من جهة أمنية».

ومن الملاحظ أن هذا التعبير قد أصبح مجالًا للكناية بدلا من أن يكون تعبيرا عن الحقيقة، كما أنه أصبح مجالًا للترهيب أو الترغيب بدلا من أن يصف طبيعة الوظيفة نفسها.

وسألجأ إلى قصة بسيطة تدل على المعنى بوضوح.

حدث خلاف عابر فى شارع من شوارع القاهرة المزدحمة بين قائد سيارة وبين صاحب سيارة اضطر معه صاحب السيارة إلى استدعاء البوليس ثم الذهاب إلى القسم.

حرص صاحب السيارة على ألا يفصح عن شخصيته، أما السائق الذى كان يقود سيارة أغلى وأحدث وأضخم وأفخم من السيارة التى يقودها صاحبها فقد كان حريصا على أن يثبت أنه سائق فى الجهة السيادية -اللى بالى بالك- مع أن طبيعة عمل هذه الهيئة العظيمة لا تسمح بمثل هذا التصريح فى عرف أهالينا!!

عندما بدأ ضابط البوليس يصدر توجيهاته لأمين الشرطة المكلف بإنجاز المحضر كان السائق حريصا على أن يعلن أنه لن يدلى بأقواله إلا بعد استئذان فلان بك (!!!) ومن باب كسب الوقت بدأ الأمين يأخذ أقوال صاحب السيارة المصمم على أخذ حقه بالقانون.

(٢)

عندئذ حدثت المفاجأة وإذا بهذا الرجل صاحب السيارة يشغل موقعًا مرموقًا فى الجهة السيادية نفسها، وإذا به حريص على ألا يستعمل سيارة الهيئة السيادية فى هذا اليوم بالذات لأنه يقضى بعض المهام العائلية وإذا بأمين الشرطة يقول له: المحضر فى يدك يا باشا .. ولك أن تفعل ما تشاء.

لكن السائق المعتد بانتسابه إلى الجهة السيادية ظل حريصا على أن يتصل بفلان بك، وألا يدلى بأقواله إلا إذا سمح له فلان بك، وإنه لا يعرف صاحب السيارة ولا يهمه إن كان بمثابة رئيس رئيسه أم لا، وكل ما يعرفه هو أن فلان بك هو الآمر الناهى.. وإليه ترجع نهاية الدنيا.

اتصل السائق بالبيه، وبطريقة ملتوية طلب إليه أن يكف عنه الأذى الذى سيسببه له أحد البكوات وهو موجود (الآن) فى القسم، وذهب بالمحمول إلى البيه الآخر مباشرة، وإذا بالبيه الكبير يبدأ فى الحديث عبر التليفون عن أهمية المشوار الذى أعمى السائق عن اتباع قواعد المرور، وعن أن الذى طلب هذا المشوار رجل صعب وملتزم ولا يحتمل التأخر فى تنفيذ القرار.. وأنه رجل حازم لن يرحم السائق..

كل هذا والبيه المدافع عن سائقه المخطئ لم يلتفت إلى أنه يتحدث مع الرجل الصعب الملتزم نفسه!! الذى يعرف جيدًا أنه لم يكلف السائق بهذا المشوار ولا بغيره، بل إنه لا يعرفه من الأساس.. لكن سمعته الحازمة جعلت اسمه «تميمة» يلجأ إليها المخالفون عند الحديث عن الجهة السيادية!!

هل انتهت هذه القصة عند هذا الحد؟

الإجابة: بل لاتزال تتكرر.

■ ■ ■

الفصل الثامن عشر

الكرامة الإنسانية

(١)

كيف نترجم حق الكرامة الإنسانية ترجمة عملية؟

أبدأ بأن أشير مجرد إشارة إلى ما يحدث فى التأمينات الاجتماعية، أى مع الذين يستحقون العناية والرعاية، بل التدليل نظرا لظروفهم.. هل يجوز أن نطلب من الإنسان أو الإنسانة الذى (أو التى) وصل إلى سن التقاعد أن يصعد أربعة أدوار إلى مكتب التأمينات، أو أن يقف ساعة بأكملها فى طابور التأمينات؟

أول ما يتعلق بالكرامة الإنسانية أن تسارع التأمينات الاجتماعية اليوم قبل الغد بالانتقال بمكاتبها المتعاملة مع الجماهير إلى الدور الأرضى، وتوفير أفضل ما هو ممكن من الاستراحات التى يجلس فيها المواطن حتى يأتى عليه الدور.

(٢)

هل يمكن لنا أن نتحدث عن الكرامة الإنسانية فى ظل الوضع القائم حاليا حيث مكاتب التأمينات على مستوى الجمهورية تفتقد كل وسائل الراحة، وتعتبر بمثابة عذاب للقادمين إليها من مستحقى معاشات العجز والوفاة؟ هل هذه هى المعاملة التى ترضى ضمائرنا فيما يتعلق بأرملة مكلومة، أو أم فانية، أو ابنة فرض عليها القدر أن تبدأ مواجهة الحياة قبل الأوان؟

هل يمكن لنا أن نتصور المبنى الحكومى (أو غير الحكومى) وقد ضم شقة علوية فى الدور

الرابع أو الخامس (للتأمينات)، ووقف المتعاملون مع التأمينات طابور طويلا أمامها، وعلى السلالم الصاعدة إليها؟

(٣)

نتقل بعد هذا إلى مكاتب البريد التى تحول المعاشات عليها فى الأغلب، وأنا أسارع بالقول بأنى من أنصار مكاتب البريد، ومن أنصار العناية بها، وقد جاهدت فى سبيل ذلك، لكن الصراحة تلزمنى أن أقول إنه إذا كانت هذه المكاتب بعد هذا العمر عاجزة عن القيام بوظيفتها فى صرف المعاشات، فالأولى أن تقوم فروع البنوك بهذه المهمة. صحيح أن البنوك تتقاضى عمولة أكبر من عمولات مكاتب البريد، لكن الأمر قابل للحل، حتى لو اضطررنا إلى دفع مثل هذه العمولة من موازنة الدولة لا من موازنة المستحقين للتأمينات.

وفى كل الأحوال فلابد أن يكون هناك قانون بالحد الأقصى لعدد أصحاب المعاشات والمرتبات المحولة على كل فرع من فروع البريد، حتى لا يحدث ما يحدث من إجرام بعض المديرين الذين يكدسون أصحاب المعاشات فى مكتب بريد واحد مسببين بهذا أزمات حتى فى انسيابية الشوارع التى تسد بالطوابير، وكأنهم حريصون على إيذائهم بدنيا ونفسيا.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

■ ■ ■

الفصل التاسع عشر

الفساد فى حياتنا التنموية

(١)

فى مجموعة من مقالاتى المنشورة أشرت الى حقيقة مهمة فى تاريخنا السياسى وهى أن أجيالا جديدة نشأت وهى تظن أن الفساد فى حد ذاته كافٍ لأن ينشئ أحزابا أو جماعات مدنية ذات تأثير فى المجتمع السياسى والمدنى. وهكذا أصبحنا اليوم ونحن فى مطلع العقد الثانى القرن الواحد والعشرين نواجه بأحزاب وبمنظمات غير حكومية ليس لها من مكون إلا الفساد، وربما يصدق عليها ـ أيضا ـ القول بأنه ليس لها من هدف سوى الفساد، بل وربما الإفساد من أجل الإفساد، وهو أقسى ما يمكن أن يواجه به مجتمع... والعياذ بالله.

وقد كانت الجماعات والجمعيات الأهلية تنمو بطريقة طبيعية جدا فيما قبل ثورة ١٩٥٢ وكانت تحقق ذاتها بعمل جاد، وكان مؤسسو هذه الجماعات ينفقون عليها بل ويوقفون عليها أموالهم فضلا على جهدهم، ومن العجيب أن أى طبيب مصرى معاصر يعانى فى قرارة نفسه من الألم المرير حين يعمد إلى المقارنة بين مستشفى كمستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية فى العجوزة.. أو كمستشفى جمعية المواساة فى الإسكندرية.. أو حتى المستشفى الذى أقيم من باب الرياء تخليدا لذكرى الليدى كشتنر.. أو المستشفى القبطى فى القاهرة.. أو المستشفى الإسرائيلى فى القاهرة (مستشفى غمرة العسكرى الآن).. وهى صروح معمارية وهندسية وطبية أقامتها الجمعيات الأهلية من قروش وملاليم المتبرعين، وبين سلسلة مستشفيات وزارة الصحة التى افتتحت فى نهاية الستينيات فى عدد من عواصم المحافظات، وإذا بها اليوم وقد أصبح معظمها أثرا بعد عين (!!) لأنها كانت نموذجا مجسما للشمولية فى التصميم وتكراره، والتنفيذ وأخطائه، والخامات والغش فيها.

(٢)

ويروعنا اليوم أن نرى بعض الجمعيات الأهلية الجديدة وهى فى كثير منها تمثل ستارا شفافا لأغراض لا وطنية فى نهاية الأمر، وإن تظاهر هذا الستار بأنه غير شفاف واستعان على هذا بوضع صبغة ضعيفة لا تساعده على إسدال الستار على نحو ما ينبغى.

وقل مثل هذا فى شأن المبادرات الفردية.

وربما يؤسفنى أن أذكر أيضا أن كل طبيب مصرى يعانى فى قرارة نفسه من الألم حين يعقد المقارنة بين مستشفى الدمرداش الذى قامت عليه ومن حوله كلية طب عين شمس، (هو مستشفى بناه رجل واحد هو عبد الرحيم الدمرداش باشا واشترط على الحكومة الإبقاء على تمثاله فى مدخله، وعلى بقاء مدير إنجليزى اختاره هو بعناية) وبين كل المستشفيات الجامعية على طول مصر وعرضها.

(٣)

وقل مثل هذا أيضا فى الدور الاجتماعى لمؤسسات القطاع الخاص، ويؤسفنى ثالثًا أن أذكر أن كل طبيب مصرى يعانى أيضا فى قرارة نفسه من الألم حين يعقد المقارنة بين مستشفى صيدناوى الذى أنشأه الرجل للعاملين فى شركاته، وبين كل مستشفيات التأمين الصحى.

وعلى صعيد رابع نقارن بين الرعاية الاجتماعية التى تقدمها مصالح الدولة وهيئاتها، فيروعنا – نحن الأطباء – ألا نجد لهيئة معاصرة مستشفى كالمستشفى الذى أسسته هيئة السكة الحديد لموظفيها.

وعلى صعيد خامس فقد نتأمل مستوى الإنجاز الذى أنجزه عميد مدرسة الطب فى عصر الليبرالية حين استطاع بناء مستشفى قصر العينى (المنيل الجامعى) ليكون فى ذلك الوقت بمثابة أكبر مستشفى فى العالم، ويستجيب كل من الملك والنحاس باشا له بتخصيص نصف جزيرة فى النيل وبثلث ميزانية الدولة، ونقارن بعد هذا بما نحن فيه من إنفاق موازنات موازية

(وبالمليارات) على آلات طبية لا تستعمل، وأجهزة لا تخرج من صناديقها، ومبان تظل مهجورة ولا يكتمل بناؤها لأكثر من ثلاثين عاما..

(٤)

ولا نجد تشخيصا يقودنا إلى هذا كله إلا أننا افتقدنا فى حياتنا العامة إنجازات كنا قد حققناها فى ذلك العهد الذى صور ظلما على أنه بغيض أو على أنه جاهلية.

■ ■ ■

الباب الخامس

الخدمات العامة

الفصل العشرون

أهم وظيفة للدولة الحديثة: الخدمات العامة

(١)

يكمن جوهر النجاح فى برنامج أى مرشح رئاسى فى قدرته على توفير الخدمات العامة للجماهير.. أتكلم بالطبع عن أى مرشح رئاسى فى دولة واعية، ولا أقصد رئيس الجمهورية بالتحديد، وإنما ينطبق الوصف أيضا على أى مرشح لرئاسة نقابة، أو رئاسة مجلس محلى، أو رئاسة جمعية فئوية.

هذا هو جوهر النجاح، وفى هذا الجوهر يتنافس المتنافسون، أما الحديث عن الكاريزما، سواء فى ذلك كاريزما المرشح، وكاريزما الدولة، فأمر فى المحل الثانى، وكذلك الحديث عن الأهداف التوسعية، وعن الأهداف الأصولية، والتأصيلية، والمذهبية، والأيديولوجية.. إلخ.

ونحن نرى مصداق ما أتحدث عنه فيما يحدث فى انتخابات الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حيث يتضح الحديث عن الخدمات الجديدة، أو مد نظام الخدمات القديمة، سواء كانت خدمات إيجابية (كالتأمين الصحى، وزيادة فرص العمل، وزيادة حدود الائتمان)، أو خدمات سلبية (كتقليل الضرائب وخفضها، وإلغاء الرسوم أو تخفيضها، أو تأجيل المستحقات).

(٢)

لهذا فإنى أشير على مرشحى الرئاسة الذين أعرفهم بالتركيز على تدبير التمويل اللازم

لتوسيع رقعة الخدمات العامة، بدءا من الخدمات الأساسية المتردية فى مصر، كالتعليم، والصحة، والنقل، والمواصلات، وانطلاقا إلى النوادى الرياضية، والساحات الشعبية، والمتنزهات، وساحات المساجد، والموالد، والاحتفالات الشعبية، وبرامج رحلات الحج والعمرة، وأوروبا والصيف والشتاء.. إلخ.

إننى لا أجد حرجا فى أن أشارك الجماهير عقيدتها فى أهمية مثل هذه الخدمات وأولويتها حتى على قضية تحديد أسلوب الانتخابات بالقائمة أم بالفردى وعلى قضية الدستور أولا أم الانتخابات أولا.

■ ■ ■

الفصل الواحد والعشرون

البيئة الجميلة أكبر ضمان لمواجهة التطرف

﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ﴾

(١)

كررت كثيرا زعمى القائل بأن من أهم أسباب فشلنا فى تنظيمنا لحياتنا أننا نبحث عن كثير من الحلول فى غير الميدان الذى توجد فيه الحلول الناجحة.

وعلى سبيل المثال فإن علماء الاجتماع وعلماء النفس يلفتون نظرنا إلى أن الأصل فى التطرف والإرهاب يعود ضمن ما يعود إلى ضغوط بيئية متواصلة تجعل النفس الإنسانية ضائقة بما حولها من بيئة اجتماعية وسياسية مع انعدام وسائل الخلاص من هذه الضغوط.

وبعيدًا عما يسجله علماء النفس وعلماء الاجتماع والأطباء وغيرهم فإن المواطن البسيط يدرك بفطرته أن البيئة الجميلة تعود بالأثر النافع والإيجابى على كل جوانب حياة الذين يعيشون فيها.

(٢)

من ناحية أخرى ندرك أن الحديث عن بيئة جميلة أو نظيفة أصبح من رابع المستحيلات فى ظل سطوة العشوائيات وانتشارها وضغطها على سكانها وعلى مجاوريها كذلك.

وندرك أن المجتمعات الصناعية المتقدمة اكتشفت منذ مرحله مبكرة أن عليها واجبًا

تجاه مواطنيها يتمثل فى إقامة الحدائق والمتنزهات العامة كى يقضوا فيها بعض الوقت الذى يستعيدون فيه حيوتيهم وانطلاقهم.

يطمح كثيرون فى مجتمعاتنا الإسلامية إلى الإكثار من مثل هذه المتنزهات لكن الحالة البائسة التى وصلت إليها تجعل تصور وجود هذه الأماكن نوعا من الترف، كما أن كثرة الطلب على ارتياد مثل هذه المتنزهات قد جعلها مع الزمن تتحول إلى مواضع صعبة الارتياد وغير مندوبة عند المعتزمين للذهاب إليها وذلك بسبب ما تحفل به من زحام وما يرتبط بالزحام من بيئة غير مواتية، وأخلاق ربما تكون غير مقبولة.

(٣)

هل يعنى هذا الوضع القائم أن نتوقف عن توفير ما ينبغى توفيره، أم أنه يعنى الحل البديل الأمثل والواجب وهو الإسراع والتكثيف فى إقامة الحدائق العامة والمتنزهات، وأن تكون هدفا كبيرًا من أهداف التنمية والتقدم مثلها مثل المدارس والمساجد تمامًا بتمام؟

وصل اقتناعى بهذا الفهم الذى يعده كثيرون تقدميا (وأعده انسانيا فحسب) إلى حد أنى أفهم الآية الكريمة التى اتخذت مطلعها شعارًا لهذا المقال على أنها اتهام للمسئولين الذين يتقاعسون عن توفير مثل الوسائل المشروعة للمتعة.

إن إجابة السؤال الذى بدأت به الآية القرآنية الكريمة ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ﴾، تنصرف إلى المسئولين الذين يستحقون عقاب الدنيا والآخرة لأنهم لايساعدون الناس أو العباد على الاستمتاع بالجمال.

■ ■ ■

الفصل الثانى والعشرون

مترو أنفاق القاهرة

(١)

مع أنى لست من أنصار توجيه أى موازنات ضخمة لمشروعات ضخمة فى مدينة القاهرة إلا أننى، قبل كل شيء، أرى القاهرة فى حاجة ماسة وملحة إلى شبكة مترو واسعة تغطى كل أرجائها بما يضمن الوصول إلى ٦٠٠ نقطة هى نقاط المحطات فى القاهرة الكبرى عبر عشرين خطًا من خطوط المترو على الأقل.

وقد ناديت بهذا المعنى مرارًا وتكرارًا ونشرت دعوتى وتصوراتى التفصيلية لهذه الخطوط فى جريدة الأهرام منذ عشر سنوات، كما أوردت مقترحاتى بالتفصيل فى كتابى «القاهرة تبحث عن مستقبلها» ولا أزال عند رأيى فى أن أول أولوية تحتاجها مصر فى المرحلة الحالية هى مد شبكة مترو القاهرة لأن فى حل مشكلة المرور والحركة والانتقال فى القاهرة حلًا لكثير من مشكلات مصر.

ولابد مع هذا من إحاطة العاصمة بتجمعها السكنى الكبير بشبكة قطارات سريعة بحيث يستطيع المواطن الذى يسكن فى أى مدينة تبعد عن القاهرة فى حدود ١٠٠ ميل (ميل وليس كيلو متر)أن يعود إلى مدينته دون أن يضيف إلى عبء الإسكان فى القاهرة.

(٢)

لست بعيدا عن تقدير حجم الأزمات التمويلية ونقص الاعتمادات لكنى مع هذا لا أرى حلًا آخر غير المترو للخروج بالقاهرة من أزمتها:

- أعرف أن الشبكة التى أتكلم عنها تحتاج إلى مالا يقل عن أربعين مليارًا من الجنيهات، لكنى أظن وجه مصر بعدها سوف يتغير بما يضمن للسياحة القادمة إلى مصر وإلى القاهرة أن تحقق أكثر من هذا الرقم فى عام واحد فقط.
- أعرف أيضا أن الضواحى العشوائية ستستفيد بدرجة ضخمة من مد هذه الشبكة إليها لكنى أتوقع أن تعوض العوائد السنوية على العقارات فى هذه الضواحى بعض ما أنفق فى الشبكة.
- أعرف ثالثا: أن المدن الجديدة تفتقد الاتصال المباشر ببعضها ويعانى الأب من الحيرة بين مدارس أبنائه فى التجمع وبين عمله هو فى ٦ أكتوبر وعمل زوجته فى وسط القاهرة، وتضطر العائلات إلى الاحتفاظ بسكن هنا وسكن هناك لكن الشبكة الجديدة ستهيئ لمثل هذه الأسرة حياة سهلة ترفع من إنتاجية الأبوين وتريح الأطفال وتسعدهم.
- أعرف رابعًا: أن كثيرين من المسئولين والمواطنين ينظرون إلى ما أقترحه على أنه حلم بعيد المنال لكنى أذكرهم بأن مترو باريس موجود منذ نهاية القرن التاسع عشر.

(٣)

إن من العار علينا (فى اعتقادى) أن نترك أنفسنا ونترك القاهرة بدون هذا المترو.

■ ■ ■

الفصل الثالث والعشرون

المرض المصرى الشائع

(١)

المرض المصرى الشائع هو الالتهاب الكبدى.. بدون مقدمات.. ولا تحليلات.. ولابد من مواجهة هذه الحقيقة بكل ما نملك من شجاعة وعلم وتعاون دولى.

وأول ما يجب أن نعنى به هو العمل على منع الإصابات الجديدة التى يمكن منعها، أى منع الاكتساب، ومنع الانتشار، ومنع العدوى، ولكل من هذه الأهداف الثلاثة استراتيجيته التى لا يمكن تلخيصها فى سطور، ولا صفحات، وإنما هى حصيلة علم متراكم ومتعدد التخصصات.

وأول ما يجب أن نعنى به أيضا (أى على التوازى مع الأول) هو العمل على منع تفاقم الحالات المصابة، أى العمل على إيقاف نمو المرض فى المصابين به، وهذا هدف كبير يتطلب كثيرا من اليقظة والتحسب للمسارات المختلفة للمرض، ومضاعفاته، وتداعياته.

ولا يعنى هذا أننا نقدم وقف التداعيات على العلاج، لكن المعنى أننا نحرص على حد أدنى فى العلاج حتى لا نهرب من العلاج إذا ما سمعنا أن المرض وصل إلى حالة اللاعودة، وهذه سياسة مهمة فى التخطيط للعلاج على المستوى القومى.

(٢)

بعد هذين الهدفين الكبيرين، بل بالتوازى لهما أيضا، ينبغى لنا (أو علينا) ألا نهمل أى محاولة علمية جادة للقضاء على المرض، أو التخفيف من مضاعفاته، أو تبطىء مساره، أو تحويل هذا

المسار بعيدا عن طريق الإمراض (بكسر الهمزة أى إحداث المرض) والعدوى، وأن يكون نشاطنا فى هذا المجال من خلال مؤسسات البحث العلمى الكفيلة بقراءة صحيحة للنتائج، وبمقارنة حقيقية، وبمحاولة جادة للفهم والتطوير، وأن يجتمع الخبراء على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم حتى نظهر الحلقات المفقودة فى المجابهة العلمية للمرض وآثاره.

(٣)

لا يمكن أن يتم هذا من خلال الجهود الراهنة التى لا يجمعها رابط قوى من روابط العلم والبحث العلمى، ومن روابط العمل فى خطة بحثية كبيرة تستهدف المستقبل، وتستهدف الوصول إلى حل قومى، لا إلى حل علاجى مؤقت فحسب.

إن الخسارة القومية الناشئة عن مرض الكبد تفوق أى خسارة أخرى، لكن الأمل فى علاجه وعلاج آثاره لا يبدو مستحيل التحقيق، وبخاصة فى ظل جهود دولية حثيثة من أجل كشف سر الفيروسات، وسر عملها، وسر تدميرها للكبد المصرى على وجه الخصوص.

■ ■ ■

الفصل الرابع والعشرون

النوادى المتكدسة

(١)

مع تعاقب النظم الفاسدة فى الشئون الاجتماعية والرياضية والإسكانية، نشأت فى مصر مجموعة من الظواهر النادرة التى لا توجد فى أى وطن آخر فى العالم.

من هذه الظواهر ظاهرة النوادى الرياضية التى أصبحت فى وقت من الأوقات دليلا على تحقيق الصعود الاجتماعى، ومن ثم تزاحم عليها الذين يريدون المصاهرة على سبيل المثال، بينما هى محدودة السعة، وكانت النتيجة الطبيعية أن تحولت هذه النوادى من وصفها بأنها النوادى الاجتماعية الرياضية الراقية، إلى وصف جديد وهو النوادى المتكدسة.

كان عدد أعضاء أحد هذه النوادى ألف عضو، فأصبح عدد الأعضاء الآن مائة ألف (فى الحقيقة: مليون) مع نقص فى المساحة بسبب ما نعرفه من ولعنا بالإنشاءات.

كانت مساحات هذه النوادى فرصة للمتريضين فأصبحت بمثابة «نصف جراجات» للسيارات التى يأتى بها أصحابها إلى النوادى، ويبذلون وقتا طويلا فى الدخول بها وتحريكها إلى موقع انتظار السيارات، ثم فى تحريكها من موقع الانتظار والخروج بها فى طابور طويل لا يزحم الداخل فقط، لكنه يزحم الشوارع المحيطة أيضا.

(٢)

كانت هذه النوادى ـ ولاتزال ـ بمثابة مساحات التقاء وتعارف وتصاهر، لكنها أضافت

الآن إلى هذه العلاقات الجميلة أن أصبحت ساحات مشادات خفيفة، وعراكات وتحرشات من أجل أشياء تافهة.

كان المنطقى أن يزداد عدد النوادى مع زيادة عدد السكان، ومع زيادة دخولهم وأن يترك الناس ناديا قديما ليذهبوا إلى ناد جديد، لكن الاشتراكات القديمة كالإيجارات القديمة، جعلت الناس يحتفظون بالنادى القديم كما يحتفظون بشقق الإيجار القديم، وجعلت الطبقة الجديدة من الموسرين الذين لا يجدون مجالا لإنفاق ما تكدست به خزائنهم يجمعون بين عضوية أكثر من خمسة نواد فى وقت واحد.

هكذا امتد الجشع المظهرى غير المفيد إلى النوادى كما امتد إلى القصور.

وكان من الطبيعى أن يصبح مقدم الاشتراك لبعض النوادى الجديدة ربع مليون جنيه.

هل رأيت فى العالم كله نموذجا يعبر عن اقتصاد طفيلى أكثر من هذا؟

(٣)

ومن المؤسف أنه لم يعد فى مصر ناد رياضى ولا اجتماعى حقيقى، وإنما أصبحت مصر حافلة بما يسمى النوادى المتكدسة أو النوادى المدمجة.

■ ■ ■

الفصل الخامس والعشرون

كيف تكتمل الخدمة العامة؟

(١)

بذل أحد المحافظين جهدا مكثفا حتى استطاع أن ينشئ رصيفين (يمينًا وشمالًا) لأحد أهم الشوارع التجارية فى القاهرة.

وتولى الرجل بنفسه متابعة بناء الأرصفة تبعا للقاعدة الحضارية التى تستدعى وجود مزلقانات مائلة على كل ناصية حتى يمكن للمعاقين التحرك بالكراسى المتحركة ذات العجل، وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فإن من مقياس تحضر المدن الأوروبية أن يتم تقييم قدراتها على توفير خدمات المعاقين، وبعض هذه الخدمات آلات متحركة (كالمصاعد)، لكن أكثرها تجهيزات معمارية كالسلالم المائلة التى تسمح بتحريك عربات المعاقين بدلا من حملها لتجاوز درجات السلالم.

(٢)

أتم المحافظ بناء هذا الرصيف الجميل بمواصفاته الهندسية، ووقف بنفسه على تسلمه من المقاول، وأقام حفلًا لاكتمال هذا الرصيف، لكن الذى حدث فى اليوم الذى تسلم المحافظ فيه الرصيف هو أن وقفت سيارات المواطنين (ولاتزال تقف منذ ذلك اليوم) أمام هذه المنحدرات المخصصة لنزول عربات المعاقين، والمقابلة لمنحدرات أخرى على الرصيف المقابل من هنا وهناك.

بالطبع فإن صوت أصحاب السيارات الذين يحتاجون مساحة لانتظار سياراتهم أعلى من صوت المعاقين، وبالطبع فإن شغل هذه المساحات جزئيا أو كليا سيمنع فكرة قدوم المعاقين أساسا إلى هذا الشارع، لكن «الحلو» كان من الممكن أن يكتمل لو شملت خطة المشروع وضع قوائم من الصلب المستدير عند بداية المنحدر ونهايته بحيث تحافظ عليه لما تأسس من أجله بأن تمنع السيارات من الوقوف فى هذه المساحة الصغيرة، أما بدون هذه القوائم فإن المنحدر الجميل أصبح بلا قيمة، وهكذا فإنه بدلا من أن يكتمل الحلو فإنه فقد حلاوته، وفقد مبرر وجوده، وربما فقد وجوده.

(٣)

وهكذا يمكن أن نقول لمسئولينا ومواطنينا على حد سواء: إنه إذا لم يكتمل الحلو انعدم.

■ ■ ■

الفصل السادس والعشرون

الإنفاق على الأرصفة والأسوار؟

(١)

يستوقفنى كثير من الناس يسألوننى عن مدى تيقنى من الأرقام التى أذكرها عن سفه وفساد الإنفاق الحكومى.

ويستوقفنى قليل منهم ليدلونى على أرقام أخرى يتعجبون منها.

لكن أحدا من هؤلاء وأولئك لم يلتفت إلى أن يحدثنى عن ظاهرة عناية الحكومة بتبديل الأرصفة إلى الحد الذى جعل محافظة القاهرة تتفرغ فى أعوامها الثلاثة الأخيرة لتكسير الأرصفة الجميلة وإعادة وضع أرصفة جديدة لها إطار من الخرسانة المسلحة.

ولم يسألنى أحد عن السبب الذى جعل محافظ الإسكندرية الأسبق، الذى أعادته حركة المحافظين الأخيرة إلى قنا، يعمد إلى تكسير الأرصفة الجميلة ليضع بدلا منها أرصفة أقل منها جودة وجمالا وتماسكا، بل إن شاسيهات التصريف والزرع والأشجار فى هذه الأرصفة الجديدة لم تنضبط حتى الآن، ولست أدرى كيف أمكن صرف الاعتمادات الخاصة بهذه الأرصفة، بينما العمل لم يتم !! ويستحيل على أى موظف أمين أن يوقع بصلاحية هذه الأرصفة، أو باستيفائها شروط التعاقد.

(٢)

يعود بى الزمان إلى ثلاثين عاما مضت، حين شهدت حالة مرضية لمسئول كبير أصيب

بسكتة دماغية بسبب اكتشافه كمية الفساد فى الموازنات المخصصة للأرصفة ودهانات الأسوار فى حى من أحياء القاهرة، وقد كان بعضها يصرف على الورق دون أن تبدأ الأعمال التى خصصت لها الموازنات وصرفت عليها(!!)

ولأن الرجل كان من القضاء النزيه فإن عقله لم يستطع أن يستوعب أن يصل الفساد إلى هذا الحد، وهكذا انفجر مخ هذا الرجل، وعولج دون جدوى، ثم أدركته رحمة الله.

(٣)

ولاشك فى أن كثيرين من شرفاء كبار مسئولينا ماتوا لأسباب شبيهة، ومع هذا لايزال الإنفاق على الأرصفة (وأمثالها) يستحوذ على موازنات ضخمة تصل إلى مئات الملايين من ميزانية شعب مطحون.

ولهذا السبب فإنى لا أزال أكرر ضرورة إعلان تفصيلات الموازنة للنقاش العام.

■ ■ ■

الباب السادس

بواكير الثورة المضادة

الفصل السابع والعشرون

مسرح البالون.. أم بالون اختبار؟

(١)

فى أحيان كثيرة ينشغل الجمهور بقضايا كبرى عن أن يفكر فى قضايا صغرى قد تحل له لغز المشكلة الكبرى.

لعل ما حدث فى مسرح البالون فى بداية «موقعة الجمل الثانية» (٢٨ يونيو) يمثل نموذجا واضحا لهذا المعنى، ذلك أن أحدا لم يسأل نفسه حتى الآن:

- لماذا يتم تكريم عشرة شهداء فقط؟
- ولماذا يتم هذا فى البالون مع أن هناك أماكن أكثر لياقة وأناقة واستعدادا؟
- ولماذا يتم هذا من خلال جمعية فى عين شمس تبعد عن مسرح البالون بعشرين كيلومترا، ولا يربطها به رابط؟
- ولماذا يتباطأ المسئولون عن مسرح البالون فى التحقيق فيما حدث، وفى الإدلاء بحقيقة الأمر؟

(٢)

ومن باب أولى لماذا تشغل هيئات وزارة الثقافة نفسها بما ليس من تخصصها، وإنما هو من تخصص هيئاتها الشقيقات:

- فنرى كل هيئة منها حريصة على أن يكون لها برنامج نشر، مع أن دورها لا يحتمل هذا..
- ونرى الهيئة المسئولة عن النشر حريصة على عقد ندوات أسبوعية مع أن هذا دور غيرها من الهيئات..
- ونرى هيئة ثالثة حريصة على علاقات خليجية وخارجية دائبة لرئيسها لأسباب يعرفها كل من يعرف أساليب الخيانة والشرف، ومظاهر الخيانة والشرف!!

(٣)

إن أحدا لن يعنى بأن يسأل عن أسباب عقد هذا الحفل بالذات فى قطاع معنى بالفنون الاستعراضية، أى الرقص فى تجلياته المختلفة.

وليس سرًّا أن مسمى «الفنون الاستعراضية» صيغ ليكون بمثابة تعبير غير مباشر عن «الرقص»، وأن مسرح الفنون الاستعراضية فى اللغات الأخرى يحمل اللفظ المقابل للفظ «المرقص» بدون لف أو دوران.

ومع هذا فإن الأيادى الخفية صممت لعبتها المعقدة من خلال إعلان عن احتفال بالشهداء وأسرهم المكلومة فى المرقص، لا لشىء إلا لأن هذا المرقص الخاضع للفلول يمتلك بابا على الشارع العمومى يمكن منه إتمام بقية المخطط الذى يشمل: الاقتحام، والدخول السريع، والالتحام المباشر، والتواصل مع قوى فى الشارع، والانتقال بالمسرح المضاد من المرقص إلى الميدان إلى ساحة الداخلية.

(٤)

لن يشغل وزير ولا غفير ولا مدير باله بالرد على هذه التساؤلات المشروعة، لأن أحدا من هؤلاء لا يريد أن يعترف أنه هو نفسه يتمنى أن يعود إلى ما ينتمى إليه..

أى إلى الفلول.

الفصل الثامن والعشرون

ماسبيرو ونسيج العمل الفنى

عندما نشر المقال حذفت كلمة ماسبيرو من عنوانه

(١)

لكل عمل فنى نسيج، فإذا افتقد العمل الفنى نسيجه، افتقد أول مقوماته، وأصبح مجرد لقطة فنية.

ليس من الضرورى أن يكون النسيج على هيئة نسيج تقليدى، فشبكة الصياد التى هى مزيج من الثقوب والأنسجة ليست إلا نسيجا حتى لو بدت غير ذلك.

فى الطب فإن النسيج جزء من العضو، فالمعدة عضو وبها أنسجة متعددة، والرئة عضو وبها أنسجة متعددة، وليس من الصعب على المثقف العادى أن يدرك هذا المعنى، ففى المعدة على سبيل التبسيط والتقريب: نسيج هاضم، ونسيج طارد، وفى الرئة: نسيج للتهوية، ونسيج للتوزيع !!

هذا مع التبسيط المخل فليست الأمور بمثل هذا التبسيط لكنه مجرد تبسيط.

(٢)

لعل المثل الأكبر تعبيرا عن طبيعة النسيج هو الدم نفسه، فالدم نسيج يمثل جزءا من عضو أكثر شمولا يتعلق بشبكة وعائية بطانية تغطى الجسم كله.

إذا أدركنا هذه الحقيقة وعرفنا أن الدم نسيج، فبوسعنا أن نصف كثيرا من الأعمال الفنية بما هو بارز فى أنسجتها، وهو ما يفعله العامة بكل وضوح حين يصفون مسرحية بأنها «دمها تقيل»، أو بأن «دمها خفيف»، وحين يصفون مسلسلا بأن «دمه فاتر» أو أن «دمه فائر».

أقدم كل هذا لمعنى بسيط أريد أن أقوله، وهو أن للمجتمع المصرى بكل فئاته ومعتقداته نسيجًا معروفًا لا يمكن لدعاة الفتنة أن يمزقوا وصفه، ومن ثم فإنه لا يمكن لهم أن يمزقوه.

(٣)

بل لعلى أقلب الجملة فأقول: إنه لا يمكن لهم أن يمزقوه، وبالتالى فإنه لايمكن لهم أن يمزقوا وصفه.

ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد.

■ ■ ■

الفصل التاسع والعشرون

أيها الوزراء..
اتركوا مسجد النور قبل فوات الأوان

من هو العبقرى الذى يزين لوزير الأوقاف أن يواصل المعركة حول مسجد النور؟

طبعا من المفهوم أن مرافق المسجد التى تؤجر بالساعة وبنصف الساعة لعقد القران وغيره تدر ذهبًا على الأوقاف بما يمكن الوزير من مصدر دخل دائم وسائل يساعده على تحقيق بعض غاياته خاصة تلك التى يعتبرها نبيلة.

لكن الحقيقة تكشفت وظهر للناس أن وزارة الأوقاف كانت تستولى بغير حق على ما حكمت محكمة مجلس الدولة نفسها بأنه ليس ملكا لها.

لكن ظن الحكوميين (مديرين ووزراء) أنهم من طبقة فوق طبقة الناس أصبح يصور لهم أن من العار أن يتراجعوا عن امتلاك شىء اغتصبوه.

من هو العبقرى الذى يتصور أن الانتصار فى هذا المعركة سيضيف للدولة؟

أغلب الظن أن كل البيروقراطيين يصورون المعركة كذلك بينما الحق الذى لا جدال فيه أن السبيل الأول لفوز الحكومة فى هذه المعركة هو أن تتنازل عن عنادها وتترك مرافق المسجد للجمعية التى أنشأته.

كيف يمكن لنا أن نقول: إننا نشجع العمل الأهلى بينما نحن حريصون على قطف الثمار المربحة لأى جمعية أهلية؟

كيف يمكن لنا أن نقول: إن للجماهير إرادة بينما نحن نلغى إرادتها بقوة الأمر الواقع؟

كيف يمكن لنا أن نقول: إننا دولة تحترم الكبير وتحترم جهود الآباء والأجداد بينما نحن نتربص بأمثال حافظ سلامة الذى لم يثبت عنه فى يوم من الأيام تآمر لا داخلى ولا خارجى والذى لم يكن أبدًا إخوانيا أو جهاديا وانما كان واحدًا من أبناء الأغلبية الوفدية منذ الأربعينيات؟

كيف يمكن لنا أن نفخر بأبطال المقاومة الشعبية بينما نغفل كل هذا فى رمز المقاومة الشعبية الذى شحن أرواح المصريين جميعا بالأمل المقدس فى المعركة التى تلاحم فيها الشعب بكل ما يملك من طاقة وعقيدة حتى حقق لوطنه نصرا ظافرًا دمر به كل آمال الإسرائيليين فى تحقيق أى خطوة لغسيل خزى وجوههم؟

- كان حافظ سلامة يجاهد وكنا ندعو له.
- كان حافظ سلامة يصد وكنا نعجب به.
- وانتهت الحرب وصعدت مصر والعرب والخليج إلى أعتاب المجد والثراء ولم يلتفت أحد إلى حافظ سلامة.

ولو كان حافظ سلامة مواطنًا فرنسيا لعزفت له الموسيقى ألحانها كلما توجه من مكان إلى مكان وبخاصة أنه يعبر عن الماضى بطريقة فنية جميلة تنقلنا جميعا إلى أيام جميلة وعزيزة علينا.

- أحرام أن يكون لهذا الرجل مقر ومستقر فى مبنى هذا المسجد الذى بناه؟
- أحرام أن نفوض الرجل فى إنفاق عوائد هذا المسجد على ما يراه من خير.. بينما نمتلك الأموال ونعجز عن صرفها فى مصارفها الشرعية؟
- أحرام أن يكون عندنا بطل معطاء ورمز وضاء؟

اتركوا مسجد النور وشأنه، وضعوا تحت يد حافظ سلامة ما يريد من مال يدعم به أى نشاط يريد أن يقوم به، واصرفوا له معاشا استثنائيا يليق بحامل وسام كبير، وحملوه الوسام (حتى لو اعتذر) كى يفخر به الوسام.

افعلوا هذا قبل فوات الأوان.

ولو حدث شيء آخر غير هذا فسوف يكون أبرز سيئات حكومة عصام شرف وعبد الله الحسينى وجودة عبدالخالق وعبدالقوى خليفة وغيرهم من الذين يدعون المسئولية بغير مسئولية.

الفصل الثلاثون

اسحبوا قانون دور العبادة الموحد!

(١)

باديء ذى بدء فإن التسمية سخيفة بل هى أقصى حدود السخف، وهى لا تصدر إلا عن إنسان لا يؤمن بالإسلام ولا بالمسيحية وإنما يؤمن بالصياغات الأمنية لكل شيء وهى صياغة تبدأ من نقطة الزعم بالمساواة وتنتهى سريعا إلى إهدار الحرية والكرامة والإنسانية تحت دعوى المساواة، وإن كانت من باب السخرية من الإنسانية تضمن للنبيل أن يتوب عن نبله ويكفر به، وللشاهد أن يهرب من الشهادة، وللمجرم أن يستمتع بإجرامه ويمارسه.

لن أتحدث عن الفارق بين المسجد والكنيسة على نحو ما يحب الناس أن يتحدثوا اليوم، لكنى سأتحدث عن الفارق بين الكنيسة والكنيسة والكنيسة، فالكنيسة تطلق على دار الصلاة وتطلق أيضا على الدور الاجتماعية التى تتيح للمسيحيين أن يلتقوا فيها وتطلق أيضا على مكان الدفن (الجبانات) فهل يعتقد هذا القانون أنه يبيح كنائس الصلاة، وأنه يمنع كنائس النشاط الاجتماعى؟ وهل يعتقد هذا القانون أنه يعيد توزيع مقابر المسيحيين تبعا للأبعاد التجارية (!!) التى فرضها!

نحن نعرف عن كثيرين من الذين عاشوا فى أوروبا أنهم يفضلون شراء كنيسة طائفة مسيحية معينة لتكون كنيسة لطائفة أخرى بعد أن يحدث انتقال أو تقلص فى عدد أتباع هذه الطائفة (أو تحول لاتباعها إلى منطقة سكنية أخرى).

فهل يتصور قانون العبادة الموحد أن من الممكن لطائفة مسيحية ما أن يقل عدد أتباعها فى مكان ما وبالتالى يكون من مصلحتهم أن يبيعوا كنيستهم فى المدينة البحرية ليشتروا كنيسة

أخرى فى مدينة بحرية غربية.

ثم ما هو موقف القانون من الأديرة؟

وهل سوف يسمح للمسلمين ببناء أديرة فى الصحراء حتى يأخذوا حقوقًا موازية للحقوق التى حصل عليها المسيحيون بفضل سماحة إخوانهم المسلمين حين تركوا لهم مئات الأفدنة بل الآف الأفدنة وتركوا لهم معها ريها وصرفها.

(٢)

فى رأيى المتواضع أن قصة قانون العبادة الموحد هى إحدى القصص التى تدل على خطورة الضحالة الفكرية والسياسية.

كانت الحكومات المباركية دائمًا ما تطرح كلمة (تظنها سخرية) تحل المشكلات مثل «قيد الحادث ضد مجهول» وكانت عبارة أن الحل للمشكلة الطائفية فى مصر (وهى المشكلة التى أوجدتها الحكومة نفسها) تتمثل فى كلمة واحدة هى «قانون دور العبادة الموحد»!!

وقد كان الذين يعرفون الحقيقة يعرفون أن مثل هذا القانون ليس إلا عنصرًا من عناصر تصعيد المشكلة وزيادة حجمها لكنهم كانوا ييتسمون من قدرة الحكومة على الضحك على الدقون.

ثم جاءت دقن حليقة مضحوك عليها، وكان صاحب هذه الدقن هو الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء الذى لم يكن عنده من العلم بالملف شىء لكنه شأنه شأن سيدات الصالونات كان يسمع عن قانون «دور العبادة الموحد» وإذا به يعلق الجرس فى رقبة الفأر بدلًا من أن يعلقه فى رقبة القط.

وأصبح القانون اللغم فى انتظار رحيل عصام شرف حتى يقال: إن القانون قدم فى صورة غير مدروسة..

وإن كان الحل الطبيعى هو نفسه الحل المتكرر فى تصرفات رئيس الوزراء وهو حل الانسحاب المبتسم وكأن لم يكن هناك شىء..

أما إذا قدم القانون على نحو ما قدمه عصام شرف فقل: يارحمن يارحيم..

اللهم إنا لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه!

الفصل الواحد والثلاثون

خرسنة الأرض..
أبرز نجاحات حكومة عصام!

(١)

إذا سألت واحدا من أهل الريف عن أهم إنجازات الحكومة الحالية، فإنه يقول لك بتلقائية محببة إلى النفس: إنها سمحت بالبناء على الأرض الزراعية بدون حدود، وبدون إزالات، وبدون غرامات، وذلك لأن رئيسها رجل متساهل لم يسلك مسلك السابقين فى تطبيق قانون التعدى على الأرض الزراعية، ولهذا فقد حرص كل فلاح قادر على أن يحول كل ما يستطيع أن يحوله من الأرض الزراعية إلى مبانٍ، ويكفيه أنه رمى الخرسانة المسلحة فى الأرض، وأقام بعض الأعمدة والحوائط عليها.

هكذا تفقد مصر أرضها، ويأكل أهلها أمهم.

وعلى عكس الذين يظنون أن الحل يكمن فى القانون، فإننى أؤكد احترامى للقانون، ومطالبتى بإنقاذه وتطبيقه، وعدم التهاون مع مخالفيه، لكنى أضيف إلى هذا الاحترام ضرورة قيام الحكومة (قبل القانون) بتشجيع الزراعة وزيادة عوائدها.

(٢)

وإذا كانت حكومتنا قد خصصت من موازناتها مبالغ كبيرة لدعم الصادرات، فإن من واجبها أن تخصص أضعافها لدعم الزراعات.

إننى لا أفهم أن تستولى الحكومة على المحاصيل بالسعر الذى تحدده هى، وإنما ينبغى عليها أن تشجع الفلاح المصرى بأن تأخذه بسعر يساوى ١٢٥٪ من الأسعار العالمية.

كما أن من واجب الحكومة أن تقدم للفلاح مصادر الدخل الإضافية من مستلزمات المناحل على سبيل المثال، وأن تهيئ له الوسائل كى يسهم فى أمن وأمان فى تنمية الثروة الحيوانية والداجنة من داخل أرضه.

(٣)

إننى أستهدف أن يكون دخل الفلاح من الفدان الواحد موازيا لثلاثة أمثال الحد الأدنى للأجور بحيث يحقق صاحب ثلث الفدان ما يحققه صاحب الحد الأدنى للأجور، وبحيث يكون صاحب ربع الفدان مستحقا لفرق دخل تتحمله موازنة الدولة أيضا.

أما التأمينات الاجتماعية على الفلاح فإنها لا تحتاج إلى نظرة عطف، وإنما تحتاج إلى ثورة إحقاق للحق.

وإلا فلننتظر مزيدا من خرسنة الأرض وقتلها بالأسمنت والحديد.

■ ■ ■

الباب السابع

قضية الدعوة

الفصل الثانى والثلاثون

أكرموا الأئمة والدعاة

(١)

لم أر فى حياتى.. ولا فيما قرأت من كتب التاريخ، أن نظاما أهان الأئمة وتعسف بهم، وتعنت وقسا وتحجر مثلما يحدث مع الأئمة فى هذا العهد.

يذهب المؤرخون جميعا إلى إثبات عناية الحكام، ومن بيدهم الأمر، بإكرام الأئمة، وعلماء الدين، فى كل دين ومذهب، إلا نحن فى مصر.

فالأوقاف التى وقفت على شعائر الله، وعلى الإنفاق على العلماء القائمين بهذه الشعائر لاتزال موجودة، ولاتزال منهوبة.

ووزير المالية السابق أقر أوضاعا خطرة:

- ارتضى أن توافق وزارته على موازنات لمهرجانات المسرح التجريبى تفوق موازنات بناء المساجد وترميمها.
- ارتضى أن يكون الإنفاق على ورق لا يوزع فى وزارة الثقافة أكبر من الإنفاق على رواتب علماء الدين.
- ارتضى أن يكون الإنفاق على حملات الدعاية لبعض نواب الحزب الوطنى (ومنهم وزير المالية نفسه) أكبر من الإنفاق على الدعوة الإسلامية.

(٢)

أصبح الأئمة والدعاة فى قاع السلم الوظيفى، وزاد على هذا أن الذين التحقوا بالأزهر

ليصبحوا أئمة منعوا من التعيين، وأجريت اختبارات كفيلة بإجهاض قيمة شهادات الليسانس (أو الإجازة أو العالمية) التى حصلوا عليها، فإذا نجح بعض هؤلاء فى اختبارات الأئمة أخذت الدولة تماطل وتؤجل تعيينهم حتى يوافق الأمن، والأمن لا يوافق، فإذا وافق لم توجد الميزانية، وإذا وجدت الميزانية وجد التعسف فى استيفاء متطلبات التعيين، وكأن المقصود هو تجفيف منابع الدين الإسلامى من الأساس، وهو فعل قاصر وغبى ينشأ عنه رد فعل معاكس وعنيف.

(٣)

روجت وزارة الداخلية فى بعض عهودها لفكرة تجفيف منابع التطرف، ولم نكن نعرف أن الوزارة تطبق سياسة النظام فى تجفيف منابع الدين نفسه.

ومن المؤسف أن كثيرين من السياسيين يظنون أن بالإمكان أن يعيش شعب متدين بفطرته بدون دين، ومن المفزع أن هؤلاء يسألون عن السبب فى ظهور السلفية، والصوفية، والشيعة، والخوارج، بينما هم الذين سعوا واجتهدوا بكل ما أمكنهم من أجل ذلك.

إذا أرادت الدولة النصيحة فهى كلمة واحدة: العودة عن هذا العبث كله.

وإذا أرادت الثورة النصيحة فهى كلمة واحدة: العودة عن هذا العبث كله.

(٤)

تسألنى الدولة وتسألنى الثورة عن محطة العودة فأقول العودة إلى ما قبل ١٩٥٤، قبل أن تبدأ الدولة المصرية سياسة تجفيف الإسلام، وتصحير الأرض المصرية من الإسلام المزروع فيها.

ومن العجيب أن كل مسيحى مخلص لدينه يطالب بهذا الذى أطالب به بعيدا عن ملكوت الأرض، والسلطات المسكونية.

لكن وقتا طويلا سيمضى قبل أن يدرك قومى أن هذا هو الصواب.

الفصل الثالث والثلاثون

متى تنشأ للدعاة نقابة

(١)

أحب أن أبدأ بالاعتراف بأنى لست من أنصار فكرة النقابات المهنية على نحو ما هى عليه الآن، بل إنى أراها نموذجًا متأخرًا لفكرة الأذرع التى كانت النظم الشمولية تمدها وتمد تأثيرها وآذانها واستشعاراتها بها إلى مجتمع المهنيين.

مع هذا فإنى أتصور الكيانات النقابية القائمة حاليا قادرة على تطوير نفسها فى اتجاه خدمة المهن وعلم المهن وأداء المهن وتطوير هذا العلم وهذا الأداء.

فى هذا الصدد فإنى أتعجب لتأخر مجتمعنا فى إنشاء نقابة للدعاة، وقد ظهر أثر هذا التأخر فى معاناة الدعاة من أحوالهم المادية والوظيفية التى فرضتها عليهم إدارات لا تؤمن بالدعوة ولا بقيم الدين، بل إن هذه الإدارات تضع فى ذهنها غاية أخرى وهى تقليل أعداد الدعاة وتنفيرهم من البقاء فى هذه الوظائف المرتبطة بهذه المهمة السامية.

(٢)

هكذا يمكن لنا أن نتصور الوضع المأساوى الذى وصلت إليه الأحوال الرسمية للدعوة الإسلامية فى مصر، وهى أحوال تلخصها أربعة أمور متناقضة:

- الأمر الأول: أن الدعاة المعينين فى الحكومة صاروا يعانون من أكثر الأوضاع الحكومية ظلما، وينطبق هذا على أوضاعهم المالية والأدبية والمعنوية على حد سوء.

- الأمر الثانى: أن الدولة تتجاهل تعيين خريجى الأزهر الذين تخرجوا فى الكليات المتخصصة فى الدعوة، وتترك هؤلاء فى العراء يبحثون عن عمل تجارى، أو خدمى، وكأنها كانت الدولة تضيع وقتهم فى الدراسة دون جدوى.
- الأمر الثالث: أن المجتمع الإعلامى يخدع الرأى العام بقضايا مفتعلة حول الدعوة مثل قيام خريجى مدارس الصنايع والزراعة بالخطابة والدعوة بترخيص من أمن الدولة أو الأمن الوطنى.
- الأمر الرابع: أن أجدادنا تركوا لنا بالفعل أوقافًا تضم أصولا ثابتة وأراضى زراعية وعقارات للإنفاق على الدعوة.. لكننا صرفناها وخصصناها لإنشاء أكاديمية للفنون ومعاهد للفنون الشعبية والمسرحية، وهى مع احترامنا لها بالطبع شيء مختلف عن الدعوة والدين.

(٣)

هل تحتاج مصر إلى حل أم أن الحل موجود؟

أعتقد أن مصر تحتاج فقط إلى حكومة تراعى الضمير الإنسانى.

■ ■ ■

الفصل الرابع والثلاثون

مساجدنا ثروة قومية

(١)

عرفت القاهرة فى التاريخ بأنها مدينة الألف مئذنة، حين كانت مدن أخرى تقوم على مئذنة واحدة.

وكان من المتوقع أن تصل القاهرة فى عهدنا الحالى إلى أن تكون مدينة المليون، مئذنة وليس هذا بعزيز إذا ما تركنا الناس تعبر عن حبها للدين الإسلامى على نحو ما ينبغى.

ولا أعتقد أن التاريخ يغفر لنا إهمالنا فى إنشاء وبناء المساجد بما يكفى حاجة المصلين، كذلك فإنه لن يغفر لنا إهمالنا فى ثروتنا منها، ذلك أن طبيعة الحضارة الحديثة تقودنا إلى تفكير جديد من طراز التفكير الذى التفت إليه المهندسون والمخططون فى البلاد التى سبقتنا فى مدارج الحضارة والرقى، ولست استطيع أن أتصور القاهرة وهى تتخلف يوما بعد يوم عن أن تلحق بهذا الركب وتجعل من هذه المساجد القديمة التى هى بمثابة الدرر الكامنة فى أنحائها منارات حضارة ودلائل رقى وتاريخ مجيد.

(٢)

وبعيدًا عن المقدمات الطويلة والتبريرات الذكية والتصويرات الرائعة فإنى أتصور أن علينا واجبا ملحًّا فى أن نبدأ من الآن خطة طويلة المدى للحفاظ على مساجدنا الكبرى (الجوامع) والتخلية المعمارية حولها حتى تظهر روعتها وإتاحة الفرصة لتوسعتها قبل أن يزحف العمران

على المبانى القريبة منها وتقوم أبراج ضخمة محل المبانى المتهالكة القائمة الآن والتى يمكن شراؤها الآن وتعويض ملاكها وتخصيص مساحاتها بأقصى سرعة لتوسعة الجوامع الكبرى، وتزويدها بدورات المياه وإتاحة ساحات كبرى من الخلاء حولها لانتظار سيارات المصلين وأوتوبيسات السائحين القادمين إلى هذه المساجد والمقاصد من خارج مصر وداخلها.

(٣)

لست أستطيع على سبيل المثال أن أتصور أنه يمكن لنا أن نغفل الفرصة الذهبية المتاحة الآن بضم مساحات المبنى المتهالك الذى كان فيها قبل الثورة مخصصًا لقسم السيدة زينب وضم ثلاثة مبانٍ إلى يساره وثلاثة أخرى إلى يمينه حتى تتاح لنا مساحة كافية لتوسعة جديدة لمسجد السيدة زينب.

ولست أستطيع أيضًا أن أتصور أننا معذورون فى إهمال شأن المنطقة المحيطة بمسجد الإمام الشافعى إلى هذا الحد الذى نراه والذى لايليق بهذا المسجد وهذا الإمام وما يمثله من قيمة فى تاريخنا وفكرنا وفى مشاعرنا الدينية.

(٤)

ولست أستطيع أن أتصور هذا الاهمال الذى يحيط بضريح الإمام الليث والمنطقة المحيطة به.

كذلك فإنى أرى الوضع فى مسجد عمرو بن العاص يحتاج إلى أن نسرع الخطوات من أجل إنقاذ طابع تاريخى لهذه المنطقة التى شهدت بناء أول مساجد أفريقيا.

وقل مثل هذا فى منطقة ميدان أو ساحة صلاح الدين فى القلعة التى يطل عليها عدد من المساجد يمثل على مستوى العالم أكبر عدد من المساجد المطلة على ساحة واحدة وكأنما رزقنا الله هذه الساحة الجميلة لتكون قلبا للقاهرة الإسلامية، لكننا مشغولون عن ذاتنا وعن تاريخنا!!

■ ■ ■

الفصل الخامس والثلاثون

حقيقة الأوقاف الأزهرية

(١)

كان المسلمون فى القرون السابقة من الذكاء والانتباه بحيث خصصوا بعض ثرواتهم للإنفاق على التعليم فى الأزهر وعلى دور العبادة التى يتقرب فيها المسلمون إلى ربهم، وقد سجلت حجج الأوقاف بالإضافة إلى هذا كثيرًا من الأوقاف النبيلة التى عنيت على سبيل المثال بإطعام الطيور أمام المساجد حتى تعطى هذه الطيور للمساجد رونقًا وروحانية على نحو ما نعهده فى المسجد الحرام.

جاء زمن أرادت الدولة فيه أن تستر فشلها الاقتصادى من ناحية، وأن تنفق على سياسات فاشلة من ناحية أخرى، وأن تمنع مصادر القوة فى المجتمعات غير الحكومية وكان الاستيلاء على الأوقاف بمثابة خطوة مهمة تحقق هذه الأهداف الثلاثة بجرة قلم، وهكذا أصبح من المؤسف أن الدولة استولت على كل الأوقاف (الإسلامية) وأعلنت فى المقابل مسؤليتها عن الإنفاق على الدعوة والأزهر والمساجد وبالطبع فإن هذه المسئولية ظهرت فى العام الأول، ونقصت فى العام الثانى ثم ضعفت فى العام الثالث ثم كادت تتلاشى بعد هذا.

(٢)

لا يمكن وصف الموقف الذى وقفته الدولة من الأوقاف الإسلامية إلا بأنه موقف الغاصب، وقد آن الأوان لأن يعود الغاصب عما اغتصب.

كذلك فإنه لايمكن لدولة تحترم نفسها أن تواصل الغىّ فى طريق مسدود يحرم مساجدها وأزهرها من موارد خصصت له من مال أبناء المسلمين.

كذلك فإنه لايمكن أبدًا أن تبقى أرض الأوقاف رهينة فى أيدى من آلت إليهم هذه الأراضى بقرارات تخصيص ممن لايملكها فى الأصل وإنما هو مغتصب.

وإذا أرادت الدولة على سبيل المثال أن تفخر بأنها بنت أكاديمية للفنون فى منطقة شارع الأهرام فإن عليها قبل كل شىء أن تسدد للأوقاف ثمن الأرض التى اغتصبتها (من الأوقاف) وبنت عليها هذه المدينة، وإلا فإن القانون الحق يقضى بأن تعود الأرض وما عليها للأوقاف، وعندئذ تتحول مدينة الفنون إلى مدينه لطلاب الأزهر من الشعوب التى تريد أن تتعلم أجيالها الجديدة فى الأزهر، لكن أبناءها يقفون منتظرين فى قوائم انتظار طويلة.

(٣)

لقد آن الأوان أن تكف الدولة يدها عن كل ما اغتصبته وأن تنصرف إلى الإصلاحات الحقيقية بعيدًا عن التعديلات الزائفة فى أوضاع غير قانونية طال أمدها بفعل الباطل الذى استندت إليه الحكومة حتى أسقطها الباطل وأسقطها الشعب أيضًا.

■ ■ ■

الباب الثامن

قضية الإعلام

الفصل السادس والثلاثون

صعوبة تحدى الصورة الإعلامية

(١)

ثمة واحد من بين الوزراء الذين نالوا أحكاما قضائية فى الجرائم التى حكمت فيها المحكمة بالإدانة لايزال يثير جدالا فى المجتمعات الثقافية حول السبب الذى دفعه إلى الوقوع فى شرك هذه الجرائم، السبب فى هذا الجدال أن هذا الوزير بذل جهودًا جبارة خلال ست سنوات ونصف السنة من أجل رسم صورة نموذجية مثالية لشخصه ولشخصيته، ولتساميه وترفعه، ولقدرته وموهبته، بينما كان فى واقع الأمر يفتقد إلى الكثير من هذا كله.

بدأ هذا الوزير عمله فى القاهرة من خلال دعوات غداء وعشاء يستضيف فيها وجوه المجتمع الثقافى والصحفى والاجتماعى (من باب إكمال الصورة)، والفنى (من أجل إضفاء البهجة)، وكانت الدعوات فى حدود العشرة كى يكون الجميع على منضدة واحدة فى الغداء أو العشاء، وبدأ الرجل يتقرب بكل ما هو ممكن من إظهار المودة، وترجمة المودة إلى وظائف كبيرة بعشرات الألوف شهريا، وما هو أكثر من ذلك.

وعقد الوزير اتفاقات غير معلنة ووثيقة مع منابر الرأى المختلفة، اقتضت منه تعيين ابن هذا، وشقيقة هذا، وزوجة هذا، وابن هذا.. إلخ، حتى أصبح مكتبه، والمكاتب المميزة التابعة له، بمثابة مجمع لأبناء الذوات وأصحاب النفوذ، وحدثنى أحد هؤلاء فى أحد المراكز التى امتدت إليها أحكام القضاء أنهم كانوا لا يعملون شيئا، لكنهم يقبضون هذه المبالغ الطائلة فى انتظار وضع خطط التحديث!! وأن التحديث يتحقق من خلال الشركات، وهم يمولون، أى أنهم ليسوا قادة تحديث، ولا مركز تحديث، وإنما هم

مشجعون للتحديث بالموازنات الكبيرة، وقل مثل هذا فى بقية «الغرف» الكبيرة التى كانت تكلف دخلنا الملايين.

(٢)

دعانى الفضول إلى أن أجرب مدى سطوة هذا الوزير النموذجى فكتبت فى ٢٠٠٦ مقالا يقطر رقة وأخلاقا، لكنه يتضمن نقدا جوهريا لسياساته فى إحدى الهيئات التى هو مسئول عنها.. لست فى حاجة إلى أن أقول إن كل المسئولين فى صحافتنا المستقلة والحزبية والقومية قد اعتذروا بكل الوسائل عن نشر المقال، لأن الرجل لا يطيق النقد، ولا يطيق مَنْ يسمح به.

كنت مع هذا حريصا على أن أسجل الموقف حتى إن خرجت من النقد الجوهرى إلى نقد شكلانى مما قد يسمح به بعض رؤساء التحرير الشجعان، وكتبت مقالا بعنوان «اللهم اجعل (وذكرت اسم الوزير صراحة) يطيق النقد»، ونشر المقال!

وهكذا احتفظت لنفسى فى التاريخ بمقال شاهد على أنى لم أكن مخدوعا كغيرى..

وكفى بهذا مجدا.

■ ■ ■

الفصل السابع والثلاثون

الحديث الخاطئ
عن دور المؤسسة الصحفية

(١)

بدأ رئيس مجلس إدارة إحدى المؤسسات الصحفية يتحدث علنا بما ينوى كتابته فى مذكرة يعرضها على مجلس الوزراء، والمجلس العسكرى.

يشير سيادته فى مستهل حديثه إلى أن مؤسسته تمثل «حائط صد» ضد الاتجاهات المعادية للدولة المدنية من خلال عنايتها الدائبة بالدعوة إلى الدولة المدنية، وتشويه صورة أصحاب الاتجاهات الدينية بكل الوسائل الإعلامية الممكنة، وأشار سيادته عقب ذلك إلى أنه هو شخصيا، وعدد من الشرفاء ـ على حد وصفه ـ يتحملون الكثير من أجل هذا، وأن المؤسسات الإعلامية الممولة من الاتجاهات الإسلامية لا تستضيفهم فى برامجها بذات القدر الذى تستضيف به الآخرين، وهكذا فإنهم يتحملون خسارة موارد كانت من الممكن أن تعود عليهم بالنفع.

قفز سيادته إلى أن الأمن الوطنى يتطلب دعم موازنة المؤسسة بعدد من الأرانب، أى ملايين الجنيهات للوفاء بالأجور! وأردف سيادته بالقول بأن القضية خطيرة ويجب النظر إليها فى إطار الأمن الوطنى، ووضع خطين تحت الأمن الوطنى.

(٢)

من حق القارئ الذى يعرف الحقائق أن يسأل عن الذى تغير بعد الثورة إذا كان هذا الصحفى يتبنى هذا المنطق.

الحق أن السؤال وجيه ومشروع، لكن السؤال لايدرك حقيقة تاريخية وهى أن المثل الأعلى لرئيس مجلس الإدارة هذا بذل النفس والنفيس من قلمه وكرامته حتى يصل بأى طريقة إلى أمن الدولة، واستأنف مرة بعد أخرى سعيه القديم إلى وحدة النشاط الدينى التى ألف بتوجيهها كتابا فظيعا فى الافتراء على رمز من رموز الإسلام السياسى ـ على حد تعبيره.

ظل الرجل على الولاء لأمن الدولة، وبدلا من أن ينقل الولاء إلى الشعب فإنه نقله إلى الأمن الوطنى.

(٣)

وقد كان «الأمن الوطنى» من الذكاء بحيث أتى بالمثل الأعلى على غير توقع من أحد إلى هذا الموقع المتقدم، حتى إن أحد زملائه الأكثر لمعانا استنكر وقال: إذا كان هذا قد أصبح رئيس مجلس إدارة، فإن من حقى أن أصبح وزيرا، وكان معه حق من باب النسبة والتناسب، ومن هذا الباب سرعان ما أصبح الرجل وزيرا بالفعل.

ترى هل سيدعم الوزير (الأمنى) مذكرة رئيس مجلس الإدارة (الأمنى) بعدد من الأرانب على حساب شعبنا الصابر الصامد .. حتى يبقى سيادته فى موقعه يركب سيارة فارهة تأخذ نفقاتها من مؤسسة أعلنت حساباتها نفسها إفلاسها منذ فترة؟

لكن الحكومة تخفى الإعلان الذى هو ظاهر لكل الناس.

■ ■ ■

الفصل الثامن والثلاثون

خفضوا أسعار الصحف

(١)

إذا كنا نريد لشعبنا وشبابنا وعيا سياسيا ونريد سياسة حقيقية فلابد لنا من أن نعمل على توفير أقصى ما يمكن توفيره من المواد السياسية المطبوعة للطبقة المقبلة على القراءة وهى طبقة الشباب.

ونحن نعرف أننا نعانى من نقص كبير فى المكتبات العامة ومن نقص أكبر فى الأماكن التى توفر قراءة الصحف مجانا (وهو ما يحدث فى البلاد المتقدمة من خلال قاعات المقاهى والمطاعم والجامعات والعيادات والنوادى وكل الاماكن التى تقتضى من روادها الانتظار لبعض الوقت مثل قاعات أو ساحات بنوكنا التى ننتظر فيها حتى يحل علينا الدور فيها لأكثر من نصف ساعة على أقل تقدير).

ومعنى هذا أن الشباب المصرى يعانى من نقص فى «فرص القراءة» إذا ما قورن بالشباب المناظر فى البلاد المتقدمة وهو ما يدفع هذا الشباب إلى ضرورة الحصول على الصحف بالشراء المباشر.

من ثم فلابد لنا من أن نعيد النظر فى أسعار صحفنا وأن نخفضها (مثلا) إلى النصف حتى يتمكن الشاب من هؤلاء من الحصول على جزء من الوعى السياسى ويتمكن من يقرأ صحيفة أن يقرأ صحيفتين، ومن يقرأ اثنتين أن يقرأ أربعًا وهكذا ينمو الوعى السياسى بقضايا الوطن وحريته وتنميته ومؤسساته من خلال الاطلاع على الرأى والرأى الآخر.

(٢)

لقد زادت مبيعات الصحف فى الفترة الأخيرة (أى فيما بعد الثورة) وكان هذا انعكاسا لزيادة الإقبال على معرفة تطورات الأحداث السياسية وأسرارها، وأظن أن هذا الاهتمام سيزداد وسيستمر لمدة عامين على الأقل ومن ثم يصبح من الضرورى أن نواكبه بإجراءات كفيلة بتشجيع طبقة القراء على القراءة الواسعة لا المقيدة، والمتعددة لا المنفردة، وبتوسيع طبقة أو جماعات قراء الصحف.

نحن نعلم أن هيكل تمويل وإصدار الصحف يعتمد (الآن) فى المقام الأول على الإعلانات لا على التوزيع وهو ما يعنى أننا نستطيع أن نخفض السعر ونزيد المطبوع ومن ثم نزيد التوزيع وتزيد الأرباح بعد فترة قصيرة.

(٣)

أعلم أن اقتصاديات الصحف مركبة بعض الشىء، كما أنها مربكة للمسئولين عنها، وأنها تحتاج وقتا حتى تستقر، لكنى أعلم أيضا أن علينا واجبا قوميا وفكريا تجاه الأجيال الجديدة.

■ ■ ■

الفصل التاسع والثلاثون

وزير الإعلام الفردى

(١)

كنت أود ألَّا أبدأ الحديث عن وزير الإعلام الجديد إلا بالإشادة، وكانت هناك عوامل كثيرة تدفعنى إلى هذا: خلقه وحبه وفضله وصمته، وإيمانى بأنه ظلم نفسه وهو سعيد .. لكن الرياح تأتى بما لاتشتهى السفن ذلك أن بلاغًا قدم للنائب العام يتهم هذا الوزير بإهدار ١٥ مليار جنيه بسبب إذاعة محاكمة مبارك مجانا دون عائد كان من الممكن أن يغذى ميزانية اتحاد الإذاعة والتلفزيون أو ميزانية الوطن نفسه.

لا أدرى كيف سيمضى هذا البلاغ فى أروقة النيابة العامة ذلك أنه جديد فى بابه كما يقولون، لكنى أدرى بكل يقين أن مسئولية وزير الإعلام عن إضاعة هذا الحق مسئولية جنائية تستدعى تقديمه للمحاكمة بعد أن يترك موقعه الوزارى .. وهكذا فإنه من حيث الشكل سيمضى هذا البلاغ فى طريقة إلى أن تأتى اللحظة المناسبة ليكون وزير الإعلام متهماً..

(٢)

ربما يسأل سائل عن طريقة تقييم المبلغ المهدر، وبوسع السائل أن يعرف أن مثل هذا الأمر يمكن تحديده بسهولة قياسًا على عدد المشاهدين وعلى حقوق البث فى مباريات كرة القدم، وهى أرقام معروفة على مستوى العالم كله.

ربما يسأل سائل عن الأسباب التى جعلت الوزير يقع فى هذا الخطإ.. ومن الأنصاف أن نقول إن الإنهاك الذهنى والبدنى والوجدانى الذى يعانيه الوزير يمثل السبب الأول.

كما أن قلة خبرة الوزير بحقوق البث ومادياتها هى السبب الثانى.

كما أن حرص الوزير على الانفراد بالمجد فى مثل هذا القرار هو السبب الثالث.

ولو أنه دعا مجلس اتحاد الإذاعة والتلفزيون للاجتماع برياسته (وقد كان هناك بالفعل مجلس مصغر) لكان قد وضع الأمور فى نصابها من حيث الصواب أولًا ومن حيث المسئولية ثانيًا.

(٣)

أرجو للوزير التوفيق فى قراراته القادمة، وأنصحه بكل حب وإخلاص أن يستمع لصوت الفكر بقدر ما يستمع إلى صوت التمجيد، وبأن يستمع إلى صوت التأنيب بقدر ما يستمع إلى صوت التأليب.

■ ■ ■

الفصل الأربعون

نحو تليفزيون مصرى جديد

(١)

لست أعرف سببا لحرص المسئولين فى مصر على إقحام أنفسهم على لعبة السلم والثعبان التى كادت تنقرض فى العالم كله، لكننا لسبب لا أعرفه نصمم على أن نؤدى فيها أقصى ما يمكن لنا من طاقة وأن نستنزف فيها ما عندنا من قدرة !

هذا هو المبنى الشامخ (على حد تعبير الوزير الذى جلس فيه أكثر من عشرين عامًا) مصمم على أن يستنفد طاقته وطاقتنا معا فى البحث عن فريق ينجز برنامجا حواريًّا ليليًّا يباهى به التليفزيون أشقاءه الصغار أو أبناءه الكبار وتنعقد لجان واتفاقات واختيارات ومواءمات وتتشكل مجالس ومناصب وتصريحات ونخرج من هذا كله إلى وضع أسوأ من الوضع الطبيعى الذى كان ممكنا أن نصل إليه لو أهملنا الأمر كله، وتركنا الحرص على أن يكون للتليفزيون المصرى برنامج حوارى يستحوذ بالكاد على ١٠٪ من المشاهدين فى فترة المساء الحافلة بأكثر من خمسة برامج حوارية منافسة، استقر سوقها الإعلانى واستقر سوقها الاستماعى أيضا.

لست أعرف أيضا السبب فى الإبقاء على هذا العدد من القنوات الوهمية التى لا يشاهدها ولن يشاهدها أحد ولم تترك أثرًا على مدى السنوات الماضية بل إنها شغلت نفسها بتغطية أخبار المحافظين الذين أصبحوا الآن - جميعا - يرتدون البيجامات ويشاهدون هذه القنوات ويستعيدون ذكرياتهم حين كانوا هم نجوم هذه القنوات.

(٢)

لست أعرف أيضا السبب فى الإبقاء على هذا العدد الوهمى من شبكات الإذاعة مع الحرص فى الوقت نفسه على ضعف الإرسال وعلى قصور التغطية، وكأنما يتقدم الزمن وتتقهقر الخدمة، وتتضاءل تأثيراتها إلى حد أن بعض البرامج (أو الشبكات) الإذاعية أصبحت لا تغطى إلا نصف مدينة القاهرة.

لست أعرف أيضا السبب فى الإبقاء على هذا العدد الخرافى من برامج المنوعات التقليدية القائمة على الدردشة والثرثرة مع تجديد قدرة ضيوفها على الدردشة ببث الأغانى فيما بين كل دردشة وأخرى، بينما يعانى المشاهد من سوء اختيار الأغانى ومن سوء مستوى الدردشة أيضا.

(٣)

لا أريد أن أسترسل فى الحديث عن أمثلة كثيرة لهذا العبث اليومى الذى يمارسه جهاز الإعلام المصرى بينما هو قادر على أن يقدم ما يعجز غيره عن تقديمه.

- فهو أولا قادر على أن يعيد بث برامج متميزة أذاعها على مدى سنوات عمره الخمسين واستضاف فيه كثيرًا من نجوم الفكر والفن على حد سواء.
- وهو قادر على أن يعيد تقديم الأحداث التاريخية بمنطق كاميرا التليفزيون التى سجلت الحدث فى وقته، وسجلت التعليق فى الظروف التى لم تكن تسمح إلا بقصور الرؤية، وها هو الزمن يعلمنا كم كان التعليق قاصرًا وكيف تشكلت رؤيتنا الخاطئة وكيف أثرت على تاريخنا ومستقبلنا.
- وهو قادر على أن يقدم الفن المصرى المعاصر (فى الآداب والتشكيل والعمارة والغناء الحقيقى وليس فى التمثيل وحده) من خلال منظومة تستعصى على غيره مستغلا فى ذلك أنه يقع فى قلب القاهرة حيث يقيم صناع الفن بلحمهم وشحمهم.
- وهو قادر رابعا على أن يفيد من وجوده فى بيئة ثقافية ثرية بدار الكتب وبدار الوثائق وبالمتحف المصرى وبمتحف الفن الحديث وبمجمع اللغة العربية والمجمع العلمى ومجمع

البحوث الإسلامية وبمكتبة الأزهر وبأرشيف السينما وبريبتوار المسرح بل المسارح، ولا أظن أن تليفزيونا آخر فى العالم كله قد رزق هذا الثراء المعرفى من حوله فى مساحة لا يتعدى قطرها ٥ كيلو مترات.

- وهو قادر خامسا على أن يصطفى من برامج أشقائه وأبنائه (فى الفضايات المستقلة) ما يشاء وأن يبثها معهم فى نفس الوقت وأن يشارك هذه القنوات فى أرباحها ودخولها من الإعلام والإعلان.
- وهو قادر سادسًا على أن يقدم للعالم كله برامج متميزة يعجز غيره عن إنتاجها لما تتطلبه من إمكانات طبيعية وبشرية يندر توافرها على نحو ما هو متوافر فى بيئة التليفزيون المصرى دون غيره.
- وبوسعك فى هذا المجال أن تتصور إنتاجًا عالميا يوازى فيلم كليوباترا لكنه يتخذ من الحاكم بأمر الله موضوعا له، وبوسعك أن ترى المقطم ودهاليزه فى الفيلم وأن ترى كل عجائب التفكير البشرى وشطحاته فى هذا الفيلم المثير الذى يملك التليفزيون المصرى دون غيره حق أرضه وحق سمائه أيضًا.

(٤)

لن أفيض فى ذكر أمثلة أخرى كثيرة فالقضية فى الأصل قضية مبدإ، والمبدأ بسيط: نريد أم لا نريد؟!! لكنها تقود فى النهاية إلى السؤال الأصعب: نكون أم لا نكون؟

■ ■ ■